وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة دكتور مولاي الطاهر –سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العوامـــل المـؤثـرة فـي صنـــع السياسة العامة التعليمية في الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص : سياسات عامة والتنمية

إعداد الطالبة :
خالد فاطمة زهرة

تحت إشراف الأستاذ:
زيـدان جمـــال

لجنة المناقشـــة :

- الأستاذ :..ولد الصديق الميلود..... رئيـــــــــسا
- الدكتور: زيدان جمال ..... مشرفا ومقررا
- الأستاذ :...بن دادة لخضر .....منـاقـــشا

السنة الجامعية: 1435هـ/1436 هـ - 2015م/2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

شهـــد الله انـه لا اله إلا هو والملائكة و أولو العلم قائما

بالقسط لا اله إلا هو العزيز الحكيم "18"إن الدين عند الله

الإسلام وما اختلف الذين أوتوا الكتب إلا من بعد ما جاءهم

العلم بغـــيا بينهم ومن يكفـر بآيات الله

فان الله سريع الحساب "19"

(سورة أل عمران الآياتان 18-19)

شكر وعرفان

مصدقا لقوله صلى الله عليه وسلم : "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

أتقدم بخالص الشكر و الامتنان وبعظيم التقدير إلى الأستاذ الفاضل "زيدان جمال"

بقبوله الإشراف و متابعتي في هذا العمل.

وأتقدم بالشكر إلى اللجنة المناقشة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكر إلى كل أساتذة قسم علوم سياسية تخصص ماستر سياسات عامة و تنمية

الاهـــــــداء :

إلـــــــــى الـــتـــــــي جـــــاهـــــدت ووفـــــــرت

إلـــــــــى التـــــــــي ربـــــــــــت دون تعب

إلـــى التـــــي لن لأرد لـــها حتـــى ربـــع مـــن جميـلها

أمـــــــي الحـــــــــبـــــــيـــــــــبة

إلى الـــــذي وفـــته المـــنـــــية

إلى روحه الزكية الطاهرة

إلى الذي لم يراني هنا

أبي الغالي رحمه الله

إلى اعز ما املك في الحياة

إخوتي (محمد ،محمود ورضا)

إلى كل أصدقائي وخاصة بوشي عبد الكريم

خالد فاطمة زهرة

مقدمة عامة

يحظى حقل العلوم السياسية بمجموعة من الدراسات المترابطة فيما بينها والقائمـــة في هذا المجال، والمتعددة الغايات والأهداف بما فيها حقل دراسة السياسة العامة الذي يعتبر من أهم المجالات والدراسات المبحوث فيها والتي سعت بدورها في محاولة دراسة الأنظمة السياسية وبتقييم مستوى أدائه داخل المؤسسات الحكومية لأي دولة ما ،فهذه الدراسة اهتم بها العديد من الباحثين ومراكز الدراسات وكذا القادة السياسيين ومن خلال ما تحتويه وما تتضمنه هذه السياسات والطريقة التي تتم فيها رسم سياستها القطاعية وبما تتأثر به من عوامل خارجية والبيئة بمختلف مجالاتها وما يطرأ عليها من تغيرات .

تعتبر السياسة العامة عملية سياسية في المقام الأول والتي تتميز بالصعوبة والتعقيد لذا يتوب دراسة عملية صنع السياسة العامة حتى تتضح الأطراف المعنية بصنعها وليس الدولة فقط ،ومن هنا تكتسب المرونة والتشاركية في قراراتها المتخذة وكل هذا تم تطبيقه على مستوى القطاعات من قطاع إلى آخر .

ومن خلال هذا تم إسقاط دراسة موضوع السياسة العامة على قطاع التعليم باعتبار السياسة التعليمية عامل مهم متباين داخل المجتمعات الإنسانية باختلاف القيم والإيديولوجيات السائدة بها والتوجهات العامة لقادة النظام السياسي.

فالمنظومة التعليمية أو النظام التعليمي له الدور الأسمى في النظام السياسي من خلال ما يقوم به في غرس القيم للمجتمع فهو أداة مهمة تستخدم في التوجيه والتنشئة السياسية وكذا التنمية

والجزائر إحدى الدول التي سعت من اجل تحقيق التعليم لأفرادها لأنه من المطالب الاجتماعية التي لابد من توفيرها داخل المجتمع والذي بات كعامل أساسي في تنمية المجتمع وتوعيته نسبة إلى صلته بالجانب السياسي والإداري .

أدبيات الدراسة :

لا تخل أي دراسة من دون الاستناد على أدبيات سابقة تتماشى وهذا المجال ،وعليه تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المراجع التي تخدم الموضوع من أهمها :

كتاب "صنع السياسة العامة "لجيمس أندرسون :والذي قام بترجمته عامر الكبيسي إلى اللغة العربية ،والذي تم فيه عرض إطار عام بخصوص تحليل عملية صنع السياسة العامة، بالإضافة دراسة الدكتور "فهمي خليفة الفهداوي "في كتابه السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل :والذي يرى على أن السياسة العامة ما هي إلا عمل ونشاط حكومي تقوم به الحكومة من اجل التعبير عنه لإثبات وجودها، وكذلك الدراسات الأكاديمية كتحليل السياسات التعليمية العامة لنور الدين دخان التي يتناول فيها مفهوم السياسة العامة وكيفية تحليلها وإسقاطها على قطاع التعليم بدراسة حالة الجزائر بتحليل هاته السياسة التعليمية وتقويمها داخل المجتمع الجزائري.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع أساسا في معرفة أهمية العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية في الجزائر وكذا تأثيرها على السياسة العامة ،لان السياسة العامة هي وليدة العوامل البيئية التي لها الأثر البالغ في عملية رسم السياسة العامة .

مبررات اختيار الموضوع :

- **مبررات الشخصية والموضوعية:**

يعتبر المبرر الرئيسي لاختيار الموضوع نتيجة دراسة السياسات العامة وكون هذا الموضوع من المواضيع المعاصرة التي هي محل جدل في حقل العلوم السياسية .

وفيما يخص **المبررات الموضوعية** نقص مكتبة العلوم السياسية في مجال الدراسات المتخصصة بحقل السياسة العامة ،خاصة من ناحية السياسة التعليمية باعتبارها نوع من السياسات العامة ومحدودية الدراسات والأبحاث في هذا المجال خصوصا في الجزائر .

إن اختيار العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية في الجزائر وتوضيح أثرها على هاته السياسة .

الصعوبات :

واجهت هذه الدراسة عدة صعوبات المتمثلة في قلة الكتب والدوريات والمجلات ومحدوديتها التي تتناول موضوع السياسة التعليمية في الجزائر ،خاصة فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في صنعها و -صعوبة الحصول على التقارير الميدانية والإحصاءات من الجهات القائمة على صنع السياسة التعليمية مع ضيق الوقت حيث لا يمكن تغطية الموضوع بجميع جوانبه .

الإشكالية المطروحة :

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر هذه العوامل على صنع السياسة التعليمية في الجزائر ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية :

-ماهو مفهوم السياسة العامة والسياسة التعليمية ؟

-كيف تؤثر هذه العوامل على صنع السياسة التعليمية في الجزائر ؟

وعلى ضوء هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيتان الآتيتان :

فرضية أولى : السياسة التعليمية جزء مهم من السياسة العامة ولا يمكن أن تخلو أي دولة منها .

فرضية ثانية : تتأثر السياسة التعليمية بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية وكذا السياسية .

مناهج الدراسة :

سيتم الاعتماد على مجموعة من المناهج لأنها تتوافق مع البحث موضـــوع الدراســـة **كالمنهج التاريخي** الذي من خلال معرفة المراحل التي تطور بها التعليم ،ومعرفة مختلف الإحداث والتطورات التي مرت بها المنظومة التربوية من خلال الإصلاح وبمحاولة تحليلها وبيان أثرها على السياسة التعليمية ،و **منهج دراسة الحالة** مفاده جعل الدراسة تتلاءم والواقع وخاصة بواقع السياسة التعليمية في الجزائر وتوضيح ما إذا كان هنالك عوامل تؤثر فيها ،

ويعتمد **المنهج الإحصائي** على مجموعة من الإحصاءات والأرقام كأدلة صادقة وشواهد كأحد أساليب إثبات الحقائق من خلال إعطاء بعض الإحصاءات التي توضح العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية .

أما عن الاقتربات التي سيتم توظيفها في إطار المنهج تتمثل في اقترابين

1-اقترب الجماعة :

سيتم الاعتماد عليه لأن السياسة العامة والسياسة التعليمية خاصة هي حصيلة كفاح جماعات والمتمثلة في الجهات الوطنية برسم السياسة التعليمية والجماعات السياسية المؤثرة فيها .

2-اقترب المؤسساتي:

سيتم الاعتماد عليه لأنه يهتم بالمؤسسات الرسمية التي لها دور في رسم السياسة العامة عامة والسياسة التعليمية بشكل خاص.

خطة الدراسة :

من خلال الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وطرح الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين

فصل أول يتناول الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة العامة التعليمية ويتم التطرق فيه إلى مفهوم السياسة العامة وأنواعها وعناصرها وعملية صنع السياسة العامة كمبحث أول أما فيما يخص المبحث الثاني تتم الإحاطة بتطور التعليم وأهميته وتعريف السياسة التعليمية خصائصها وأهميتها و ضوابطها،

غير أن **الفصل الثاني** يتم فيه توضيح العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية في الجزائر كدراسة حالة من خلال التطرق إلى العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية في الجزائر كدراسة حالة من خلال التطرق إلى العامل الداخلي وكذا الخارجي للسياسة التعليمية ودور القيادة السياسية في ذلك ،وكمبحث ثان يتم الكشف عن المبادئ وأسس السياسة التعليمية ومضمونها وسبل تفعيل وترشيد السياسة التعليمية في الجزائر وفي الاخير خاتمة تتضمن حوصلة عن البحث ،فأمل من الله القدير أن أكون قد وفقت في العمل بادن الله السميع العليم .

الفصل الأول
الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة العامة التعليمية

تمهيـــــــــد :

قبل التطرق إلى مفهوم السياسة التعليمية لابد من إعطاء بعض المفاهيم والتوضيحات حول السياسة العامة حتى يجدر بنا في ذلك معرفة أن منبع السياسة التعليمية ليس من الفراغ وإنما توضع وفق أهداف ويشارك في صنعها مجموعة من المختصين وتوضع على أساس إدراك عقلاني وإرادة قوية منبثقة من البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ،وهذه الأخيرة تساهم السياسة التعليمية في تنميتها ،من التأثير فيها والتأثر بها في آن واحد،فالسياسة التعليمية تعتبر نوع من أنواع السياسة العامة ذات الطابع الاجتماعي مما يجعلها تنطبق عليها مراحل وخصائص السياسة العامة وتشارك في صنعها مجموعة من الأطراف الرسمية وغير الرسمية

تهدف هذه الدراسة في هذا الفصل الأولي إلى الإطار النظري والمفاهيمي بدءا بإعطاء توضيح حول ماهية السياسة العامة الى بداية التعليم وأهميته إلى غاية الوصول إلى مفهوم السياسة التعليمية ،بذكر أهميتها وخصائصها .

مبحث أول : ماهية السياسة العامة

يتناول هذا المبحث دراسة مفاهيمية عن السياسة العامة من إعطاء مفهوم لها وتوضيح أنواعها وعناصرها ووصولا إلى مفهوم عملية صنع السياسة العامة إلى المراحل التي تتبناها هاته الأخيرة

مطلب أول :مفهوم السياسة العامة

يجدر التطرق إلى السياسة العامة كمنطلق لابد الولوج إليه بإعطاء مجموعة من المفاهيم الأساسية في موضوع السياسات العامة ،انطلاقا من مفهوم السياسة إلى مفهوم السياسة العامة

1-1مفهوم السياسة :

تعتبر السياسة POLITICS في جوهرها عملية تدبير وتسير لشؤون الجماعة البشرية وسلوكات ومواقف الأفراد أو فن حكم الناس ،فهي توضح سلوك الفعل أو التأثير في الأحداث

ومن أهم المهتمين بهذا الموضوع رواد الفكر السياسي اليوناني الذي يتقدمهم أفلاطون واضع الدعامة الأولى لعلم السياسة معتبرا إياه يرتكز على ثلاث نقاط أساسية الجمهورية والقوانين والسياسي ،مؤكدا أرسطو

في كتابه السياسة على ميزة سلطة القائد السياسي في دولة المدينة POLIS عن أشكال أخرى للسلطة (سلطة السادة على العبيد وسلطة الآباء على الأبناء).

وهي نفس الأطروحة التي جاء بها المفكر السياسي الإسلامي الفارابي بعد تأثره بأفكار كلا من أرسطو وأفلاطون .

وكذلك نجد إن إخوان الصفا في الفكر الإسلامي يعتبرون السياسة علما مستقلا ويصنف ضمن العلوم التطبيقية ويضعونه في خمسة أقسام ،أحدها السياسة العامة التي تركز على الحكومة .[1]

أ-تعريف السياسة :

السياسة في اللغة تعنى :تولى الرياسة والقيادة ،وساس الناس سياسة أي تولى رياستهم وقيادتهم ،وساس الأمور دبرها وقام بإصلاحها ؛ أما في اللغة الأجنبية فالسياسة تعنى policy أي حكمه أو حكمة عملية ،أوهي خطة للعمل ، أو بيان مكون من أهداف وبنود مثالية خاصة ما يتم إعداده بواسطة الحكومة أو الحزب السياسي أو شركات الأعمال[2]

ب-تعريف الاصطلاحي :

فالسياسة هي نشاط بشري يهدف إلى تحقيق النفع المشترك لأعضاء وحدة سياسية محددة .

لا تبدو السياسة نشاط ضروريا لا غنى عنه ،لأن عليه يتوقف نشوء المجتمع و ازدهاره وديمومته،ومن خلاله يتعزز وجود الإنسان[3]

هنا ما ذهب إليه الباحث هارولد لاسويل H.D.LASSWELLحيث رأى السياسة هي من يحصل على ماذا ؟وكيف ؟[4]

---

[1]-محمد قاسم القريوتي ، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة** ، ط1 ، الكويت : قسم الإدارة العامة ، 2006 ص ص 20-21

[2]- عبد الجواد بكر، **السياسات التعليمية وصنع القرار** ، الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا طباعة ونشر 2002 ص4

[3] عصام سليمان ، **مدخل إلى علم السياسة** ، بيروت : دار النظام للطباعة والنشر والتوزيع 1989 ص ص 09-10

[4]ابتسام قرقاح ، **دور الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص سياسات عامة والحكومات المقارنة ، باتنة :جامعة حاج لخضر 2010 ص6

1-2مفهوم السياسة العامة :

لقد توضح فيما سبق ذكره بأن ثمة قاسم بين مفهوم السياسة والسياسة العامة ،ذلك أن السعي في تحديد المدلول المعرفي لسياسة العامة يجد أصله اللغوي والاصطلاحي في إدراك معنى السياسة في حد ذاتها ،باعتبار السياسة العامة موضوعا مهما ضمن زمرة الموضوعات التي اهتم بها العديد من علماء السياسة ناظرين إليها كجوهر للعمل الحكومي من خلال تحديد الأطر الفكرية والمناهج العملية لتوجهات ,أساليب عمل المؤسسات الحكومية

كما تهتم بدراسة كيف ولماذا وما هو المسار الذي تتخذه الحكومة أثناء عملها والطريقة التي تطورت بها أساليب الحكومات في طريقة اتخاذ القرارات وبالعوامل البيئية السياسية والاجتماعية و الاقتصادية،وتسمح بالتعرف على التفاعلات بين الأطراف المختلفة المشاركة في العملية السياسية[1]

على رغم من أن السياسة العامة حظيت بقسط وافر من اهتمام الدارسين وعلماء السياسة ؛إلا أنها تفتقر إلى إطار مرجعي محدد بشأن تعريفها الذي هو الآخر يختلف باختلاف الدارسين والباحثين ، فمثلا يعرفها كارل فرديريك FRIEDERCHبأنها : "برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود "[2]

كما يعرفها توماس داي بأنها:"ما تختار الحكومة عمله أو عدم فعله في مجال ما[3]؛وهناك من عرفها على أنها :توزيع القيم (المادية والمعنوية) في مجتمع بطريقة سلطوية

---

[1] القريوتي ، مرجع سابق، ص 27

[2] جيمس أندرسون ، **صنع السياسات العامة** (تر عامرخضير الكبيسي)، قطر : دار المسيرة 1998 ص 15

[3] أحمد مصطفى حسين ، **مدخل إلى تحميل السياسات العامة** ، عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2002 ص 10

آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية[1]؛أما جيمس أندرسون

رأى في السياسة العامة "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع[2]؛ وهي نفس الفكرة التي فصل فيها الأستاذ خيري عبد القوي حيث عرف السياسة العامة بأنها تلك العمليات والإجراءات السياسية والغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة ،والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها ،تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة .[3]

ومن هاته التعريفات التي قدمت يتبين بأن السياسة العامة تباينت ,واختلفت فيه وجهات الباحثين فكل منهم يركز على نشاط معين تقوم به السياسة العامة انطلاقا من العناصر التي تتبناها هذه الأخيرة والمتمثلة أساسا في المطالب السياسية ،القرارات السياسية الخطب والتصريحات ،مخرجات السياسة وعوائدها.

مطلب ثاني :عناصر وأنواع السياسة العامة

بعد ما تم توضيح مفهوم السياسة العامة وتطورها ،لابد من الضروري التطرق إلى عناصر والمتمثلة أساسا في المطالب السياسية ،القرارات السياسية ،الخطب والتصريحات مخرجات السياسة وعوائدها وأنواع السياسة العامة .

---

[1] سعد علي حسين التميمي ،السياسات العامة في ماليزيا قراءة في آليات صنعها وخصائصها ،كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية ،(دت)،ص 21

[2] الكبيسي مرجع سابق ، ص 15

[3] قرقاح ،مرجع سابق، ص 16

1. عناصر السياسة العامة :

تتكون السياسة العامة –بحسب جيمس أندرسون - من خمسة عناصر أساسية ،قد لا تظهر غالبا بشكل متسلسل ويمكن حصرها في الآتي :

1-1مطالب سياسية : وتتمثل في كل ما يطرح على المسؤولين من جانب الآخرين أي المجتمع أو الفاعلين الرسمين في النظام السياسي

1-2قرارات سياسية : تتمثل في ما يصدره صناع القرار السياسي في الدولة والموظفون العموميون المخول لهم إصدار الأوامر والمراسيم ،والتوجيهات المحركة للفعل الحكومي

1-3خطب وتصريحات : وتشمل التعبيرات الرسمية التي توحي بالسياسة العامة وكذلك تحتوي على الأوامر الشفهية والتفسيرات القانونية والضوابط المحددة لسلوك وأراء صناع السياسة العامة وفي مقدمتهم المسؤولين الحكوميين .

1-4مخرجات سياسة : وهي الانعكاسات الناجمة عن السياسة العامة في ضوء القرارات السياسية والتصريحات التي يلتمسها المواطنون من الأعمال الحكومية ، وهذه الانعكاسات قد تكون المخرجات المتحققة من السياسة العامة بعيدة أو مختلفة عما يتوقع تحققه .

1-5**عوائد سياسات :** وهي النتائج التي يتلقاها المجتمع بعد تطبيق هذه السياسات العامة وتكون أحيانا مقصودة أو غير مقصودة[1]

2. أنواع سياسة عامة :

تتمثل أنماط السياسة العامة في أربعة أنماط سياسة عامة إستخراجية ،سياسة عامة توزيعية وإعادة التوزيع ،وسياسة عامة تنظيمية ،وسياسة عامة رمزية .

2-1السياسة العامة الاستخراجية: لأي نظام سياسي سواء كان بسيط أو معقد،نقوم باستخراج الموارد من بيئتها

[1] فهمي خليفة الفهدوي ، **السياسة العامة : منظور كلي في البنية التحليل** ، عمان : دار المسيرة ، 2001، ص ص 73-74

فالضرائب هي من أهم هذه الأنواع والتي انتشرت في الدول المعاصرة و التي ارتكزت على استخراج النقود و السلع من أفراد المجتمع للأغراض الحكومية دون أي منفعة فورية كانت أو غير مباشرة .[1]

أ-الضرائب المباشرة :

تتمثل في الضرائب على دخل الفرد والأصول الرأسمالية والتركات والعقارات

ب-الضرائب غير مباشرة :

تشمل على السلع والخدمات كالرسوم الجمركية (الصادرات والواردات)،ورسوم المنتوجات الصناعية والضرائب والمبيعات والمشتريات.

2-2السياسة العامة التوزيعية وإعادة التوزيع :

تقوم الوكالات الحكومية من خلال هاته السياسة بتخصيص الأموال والسلع والخدمات وتوزيعها على أفراد المجتمع مثل توزيع القروض والمنح والامتيازات التي تقدم لطلبة الجامعة ويقاس فيها الأداء التوزيعي للسياسات العامة عن طريق مقارنة كمية التوزيع للقيم مع المنافع التي تم تحصيلها من طرف القطاعات البشرية في المجتمع[2]

3-2السياسة العامة التنظيمية :

أدى تطور المجتمعات إلى تعقد المعيشة مما أدى بالحكومة إلى خلق سياسات تنظيمية تسهل من سبل ممارسة النظام السياسي أي وجود رقابة وقوانين تحافظ على المصلحة العامة مما يضمن سيرورة العيش والمجتمع دون تجاوزات .[3]

[1] Gabiril almond and bingham, comparative politics : system process and policy boston :TITTLE BROWN AND COMPARY , 1978 P289

[2] الكبسي، ، مرجع سابق ،ص 164

[3] قرقاح ، مرجع سابق ،ص 30

2-4السياسة العامة الرمزية :

ونعني بها تسييس حياة المجتمعات وذلك عن طريق مجاراتهم وتشجيعهم على تطبيق القوانين بطرق غير مباشرة تؤدي بهم إلى مجابهة النظام أي قبول شرعية الحكومة

مطلب ثالث: عملية صنع السياسة العامة ومراحلها

قد سبق في الذكر بأن السياسة العامة هي نشاطات الحكومة وأعمالها ونواياها، وعليه فإن عملية صنع السياسة العامة تعتبر من الخطوات الأساسية للعملية السياسية، تختص بالدقة والحركية والتعقيد .

على الرغم من وجود عدة دراسات حول موضوع صنع السياسة العامة ،إلا أنه لا يوجد تعريف واضح لها ،ومن هنا يمكن القول بأن عملية صنع السياسة العامة لها عدة مفاهيم تختلف من دراسة إلى أخرى ، ويمكن اعتبارها على أنها ترتيب للأولويات والاختيار بين الأهداف والبدائل لحل قضية عامة، وتقتضي خيار عقلاني ،مادامت هذه العملية في حد ذاتها مطلب عام .

ومن خلال هذا سيتم توضيح بعض المفاهيم لهذه العملية مع ذكر أهم المراحل والخطوات التي تمر بها عملية صنع السياسة العامة .

1-مفهوم صنع السياسة العامة :

أصبح يشكل صنع السياسة العامة عملية ديناميكية تمر بعدة مراحل ،وتنجم عنها مجموعة من التفاعلات النابعة من البيئة الداخلية والخارجية ،ومن هنا يمكن اعتبار صنع السياسة العامة عملية سياسية تتضمن صراع بين أفراد وجماعات ،وفي نفس السياق يعرف فهمي خليفة الفهداوي في كتابه "السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل "عملية صنع السياسة العامة على أنها :"تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة)التي تتفاعل مع محيطها من خلال استجابتها الحيوية (فكرا وعملا)بالشكل الذي يعبر عن نشاط

المؤسسات الحكومية الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها ".

فمن خلال هذا التعريف ،ركز الفهداوي على مجموعة من النقاط المتعلقة بالجوانب الفاعلة في عملية صنع السياسة العامة ،كالمؤسسات الرسمية والغير الرسمية المؤثرة في هذه العملية مع ضرورة مراعاة البيئة بالنظام السياسي باختلافاتها وتمايزاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ[1]

من جهة ثانية ،عرف احمد مصطفى حسين في كتابه :"مدخل إلى تحليل السياسات "صنع السياسة العامة بأنها مجموعة الأنشطة الرسمية وغير رسمية التي تؤثر في السياسة العامة ،معناها عملية تتم في إطار مؤسسي حكومي تتأثر بالإجراءات واللوائح والنظم التي تضبط حركة تلك المؤسسات .[2]

وبالتالي يمكن القول بان عملية صنع السياسة العامة هي مطلب عام تشترك فيها مجموعة من الفواعل الرسمية والغير الرسمية التي بإمكانها التأثير على السياسة العامة .

2-مراحل صنع السياسة العامة :

برغم من وجود تفاوت في العديد من الدول إلا أنه يمكن إيجاد إطار عام للمراحل التي تعتبر منهجا لصنع السياسة العامة ،وينطوي هذا الإطار على المراحل التالية :

[1] أحمد الطيب ، **دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري ، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر ص 12

[2] احمد مصطفى حسين ، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة** ،عمان :المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2006 ص42

ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** ، ط 1 ، عمان : منتدى سور الأربيكية ، دار المجدلاوي ، 2004 ص ص 172 – 173

2-1مرحلة تحديد وتعريف المشكلة العامة :

يعد تحديد وتعريف المشكلة العامة من أهم خطوات صنع السياسة العامة ،فتشخيص المشكلة هو إطار فكري يساعد على وصف واقع معين وعلى تنظيم الجهد الهادف والمشكلة تنشأ عن حدث طبيعي أو تصرف بشري ،مفترض شروط لتواجدها والتي يمكن حصرها في مايلي:

*تغير أوضاع أو ظروف معينة في المجتمع من حال إلى حال .

*يعتبر التغير غير مرغوب فيه وغير مقبول لتعارضه مع المقاييس والقيم الاجتماعية

*عدم قبول ورضى على الوضع الجديد من طرف مجموعة من المواطنين

*رغبة المواطنين في تصحيح هذا الوضع من اجل الوصول إلى الهدف المنشود .

2-2 مرحلة إدراج المشكلة في جدول أعمال الحكومة :

إن إدراج المشكلة في جدول أعمال الحكومة يعبر عن إقرار هذه الأخيرة بوجود المشكلة كما يمثل مدى التزامها بمحاولة إيجاد حل لها ن مع أنها عملية سياسية معقدة تتوقف على حكمة القيادة السياسية ،والنظام السياسي للدولة ،والظروف التي تواجه المجتمع ويتطلب أحيانا توافر المشكلة على ثلاثة مجموعات من العناصر هي كالآتي :

-المجموعة الأولى : تتعلق بالمشكلة ذاتها ،ومنها اتساع نطاق تأثيرها حتى يصل إلى عدد كبير من أفراد المجتمع ، ما يجعل المشكلة جدية وحقيقية وأن أثارها جديرة بالاهتمام ووجود حلول مقترحة لها من جماعات الضغط والأحزاب التي تساهم في حلها ولو جزئيا

المجموعة الثانية : تتعلق بالمهتمين بالمشكلة سواء الأحزاب السياسية ،وجماعات الضاغطة ...الخ [1]

[1] الخزرجي ،(المرجع السابق) ،ص176-177

المجموعة الثالثة: تتعلق بالنظام السياسي ، واستعداد القيادة السياسية وتقبل الضغوط الاجتماعية .

2-3مرحلة صياغة مقترحات السياسة العامة:

تتضمن صياغة مقترحات السياسة العامة إعداد برنامج عمل واضح يهدف إلى تقديم حلول عملية لمشكلة موضوع السياسة العامة بأسلوب يغلب عليه الاتجاه العقلاني ،ذلك أن هذه المرحلة تهدف إلى إيجاد بدائل (الاقتراحات السياسية)لحل المشكلة ،وهناك مرحلتين نظريتين في النشاط الحكومي الهادف إلى صياغة مقترحات السياسة العامة :

مرحلة 1: وهي المرحلة التي تجري فيها الاتصالات بين المسؤولين وكافة الفواعل الرسمية وغير رسمية ،وتنتهي بإعداد مشروع يمكن تقديمه للوحدة القرارية المختصة باتخاذ قرارات السياسة العامة .

مرحلة2: وهي مرحلة التأكيد من أن المشروع في مضمونه و الإجراءات التي اتبعت في صياغة مقترحات والقيم التي تضمنها تتسق مع الحدود الدستورية والقانونية والتوجهات السياسية لنظام السياسي ولا تتعارض مع مصلحة المجتمع .

وبالتالي يمكن القول أن الإطار العام لاجرءات صنع السياسة العامة تتشابه مع خطوات العملية لعملية اتخاذ القرارات،وتتضح هذه الاجرءات من خلال النحو التالي :

-تشخيص المشكلة و تعريفها بأكبر قدر من الدقة مع تحديد الغاية والهدف .

- جمع المعلومات والبيانات حول المشكلة والتشاور مع الأطراف المعنية .

- صياغة السياسات البديلة ومحاولة التعرف على الاحتمالات المتوقعة بشان كل بديل من البدائل المتاحة .

- تقييم مدى فعالية كل بديل على مواجهة المشكلة باعتماد معايير موضوعية .[1]

حسم الاختيار بين البدائل باختيار أحد البدائل من أجل تحقيق الأهداف بقدر من الفاعلية .

2-4 مرحلة اعتماد السياسة المقترحة :

إن مرحلة اعتماد السياسة العامة وإقرارها تتميز باختيار الحكومة او الوحدة القرارية المختصة اقتراح أي بديل باعتباره أفضل البدائل لحل المشكلة المطروحة وبإصدار هذا الاعتماد في شكل قانوني الذي يكسب الشرعية ويضفي على الحكومة قوة الإلزام فهي عملية سياسية تشريعية تتم حسب طبيعة النظام السياسي ونظام الحكم والنظام التشريعي في كل دولة .

2-5 مرحلة تنفيذ السياسة العامة : تعنى مرحلة تنفيذ السياسة العامة على إنها الاجرءات الفاعلة و اللازمة لتحقيق أهداف صانع القرار إزاء حل المشكلة العامة ،وبمعنى ترجمة قرار السياسة العامة بما ينطوي عليه من أهداف وقواعد ومبادئ ، وتكون الأجهزة الإدارية هي المنفذة للسياسات العامة كما أن هناك جهات أخرى تسهم في تنفيذها الحكومة والجماعات الضاغطة والمنظمات المحلية ،وهؤلاء قد يساهمون في صنع وتنفيذ السياسات ن أو يكون لهم أثرا على المنظمات الإدارية المنفذة أو الأسلوبين مع[2]

2-6 مرحلة متابعة التنفيذ :

لابد من وضع نظام شامل متكامل لمتابعة ومراجعة وتقييم مراحل التنفيذ في ضوء التغذية العكسية التي يمكن أن تتوافر عبر قنوات الاتصال الداخلية والخارجية فهذه المتابعة يمكن أن توقف مرحلة التنفيذ والعودة لاختيار بديل أخر ،إذ الم يحقق هذا البديل القيم القصوى المتوقعة منه .

[1] الخزرجي ، (المرجع السابق)، ص ص 176-177
[2] الكبيسي ، مرجع سابق ، ص 126

7-2 مرحلة تقويم السياسات :

يعتبر تقويم المرحلة الأخيرة من عملية صنع السياسة العامة ويهتم بوجه عام بتقدير وتثمين وتحديد الأهمية للمضمون الذي تنطوي عليه ،والتقويم قد يؤدي إلى إعادة الدور الذي تبدأ به المشكلة ثم بالبحث عن البدائل ثم المفاضلة لتقرير إذا أتلفى أو تعدل أو أنها ماتزال صالحة للبقاء والاستمرار .[1]

إن ما نلاحظه خلال هذا السياق هو أن مراحل عملية صنع السياسة العامة لا تتضح بنفس الكيفية على المستوى العملي كما هو على المستوى النظري ففي بعض الدراسات التطبيقية قد انجلى عنها مثلا عدم التعرض أحيانا لمرحلة التقييم و عدم الاكتراث بمرحلة استشارات بنفس الطريقة التي هي على المستوى النظري أو تطبيق السياسة في الوقت الذي لم يفرغ فيه المحليلين أعمالهم .وغالبا ما تعطى الحلول تحدد مطالب السياسة وفيما بعد وضع الإطار الملائم حيى يتماشى مع ضرورة توفير الوقت الكافي لاتخاذ القرارات حتى تطبق هذه المراحل

ما يمكن قوله من خلال هذا المبحث أن ماهية السياسة العامة هي من الدراسات السباقة التي نالت قسطها الوافر في مجال البحث ومعرفة أهم النقاط التي تتبناها هاته السياسة العامة فهي عمل هادف تهدف إليها مجموعة من الفواعل أو المؤسسات تتمثل في الحكومة كأعلى سلطة فاعلة في عملية الصنع وهدفها هو إيجاد حل للمشكل القائم ،فهي تحتوي على مجموعة من العناصر الأساسية منها المطالب السياسية والقرارات السياسية والخطب والتصريحات ومخرجات السياسة ضف إلى ذلك عوائد السياسة كأخر عنصر ترتكز عليه السياسة العامة.

[1] سلمى بور باح ، **دور المركز الأبحاث والدراسات في صنع السياسات العامة** (دراسة حالة لمركز الاقتصاد المطبق من اجل تنمية في الجزائر 1985-2009)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر 2011ص ص 47 48

مبحث ثان : ماهية السياسة التعليمية

لا بد قبل الولوج إلى السياسة التعليمية كمفهوم يحدد مسار هذه الدراسة، الوقوف عند تطور التعليم وأهميته كمنطق أولي يبين هذه المفاهيم-التعليم و السياسة التعليمية.

مطلب أول:تطور التعليم وأهميته

1 - تطور التعليم :

لقد نال هذا المصطلح القسط الوافر من الاهتمام كونه حصيلة للمهارات والمعارف التي تمكن العنصر البشري المتعلم من مواجهة ما قد يحدث من مواقف في الحياة وهو نتيجة عن مجموعة من الخبرات والممارسة،وهو حق من الحقوق الإنسان التي لابد من التمتع بها واكتسابها سوءا في الدول النامية أو الدول المتقدمة فوجوده ضرورة حتمية لا مجال في محوها أو منحها لبعض الفئات دون فئات أخرى .ومن هنا يمك [1]ننا إعطاء المعنى اللغوي و الاصطلاحي لهذا المصطلح

أ-المعنى اللغوي : كلمة "تعلُم " تعني "أتقن".وعلم الأمر وتعلمه:أتقنه وبذلك،فإنه يمكن القول بان "التعلم" هو الإتقان .[2]

ب-المعنى الاصطلاحي : يمكن تحديد هذا المعنى بأنه :تغير في الأداء نتيجة الخبرة والممارسة وحصيلة المهارات و المعارف و الخبرات التي يكتسبها المتعلم لتمكنه من مواجهة مواقف الحياة.

فالتعلم هو العلم الذي يبحث في اكتشاف القوانين التي تحكم ظاهرة تغيير في سلوك الأفراد والتعلم عملية مقصودة تتميز من القوانين التي يكشف عنها علم التعليم، فالتعلم علم والتعليم تكنولوجيا من حيث أن التعليم تطبيق وتوظيف ما كشف عنه العلم من مواقف حياتية.

---

[1] محمود احمد شوقي **المناهدج الدراسية ونواتج التعلم** (التحديات والطموحات) ، القاهرة : معهد الدراسات التربوية ، 2003 ص 217

2 .ابن منظور ،**لسـان العـرب** ، القاهرة :دار المعارف ،(بدت)،3083

1 - شروط حدوث التعلم :[1]

من أهم الشروط التي يجب أن تتوافر لمعرفة ما يسمى بالتعلم أن يكون متصفا بالنضج والدافعية والممارسة والاستعداد والتعزيز .

1 -1 النضـــج:

يعتبر من الميسرات لعملية التعلم وإعادة تشكيل السلوك في العملية الإرشادية ،كما انه يقلل فترات التدريب ،ويعجل لنا بظهور نتائج العملية الاستشارية في الاتجاه الذي نرغبه .وقد يكون هذا النضج عقليا أو عاطفيا ،أو اجتماعيا أو نفسيا ...الخ

1-2 الدافعـــــية:

وهي بمثابة الطاقة الداخلية الكامنة لاترى بصفة مباشرة وإنما هي واضحة من أثارها السلوكية ،فالدوافع هي مبررات أو مسببات لردود أفعالنا ،فكلما كان الدافع قويا كلما كانت الاستجابة قوية وكان النشاط الذي يمارسه الإنسان قويا

1-3 الممارســـة .

سبق وتوضح في مفهوم التعلم أن السلوك الإنساني يتغير أو يتشكل بسبب الخبرة،وان الفرد يعيد تكرار الخبرات بصورة غير منتظمة لتصبح ممارسات ، أو في صورة منتظمة لتصبح تدريب ،وبالتالي فعملية تكرا السلوك المصاحب للخبرة يعتب مهما لإتمام عملية التعلم بشكل عام .

[1] محمد بن عبد الله الجغيمان و عبد الحي علي محمود ، **علم النفس التربوي** ، مركز التنمية السرية ديبلوم الإرشاد الأسري ، 2008 ص ص 11 -14

4-1 الاستعداد

ويقصد به ا لتهيؤ والقابلية لقيام بنشاط أو باستجابة أو بسلوك محدد دون إجبار أو إكراه ،تكمن علاقته بالتعلم من حيث أن هنالك علاقة طرديه بمعنى كلما توفر استعداد الفرد لاكتساب نمط سلوكي معين كلما تعلم هذا النط بصورة أسرع وأفضل من الآخرين .

5-1 التعزيز .[1]

ويقصد به تدعيم وتعضيد الأنماط السلوكية المرغوب فيها ،فالتعزيز يلعب دور مهم في رفع معدلات الدافعية لإنسان حتى يستجيب بطريقة محددة ،كما أن يضمن في نفس الوقت استمرار حالة الدافعية ومن ثم ضمان بقاء الاستجابة المعلمة لأطول فترة ممكنة

ومن خلال ما سبق يتبين بان هذه شروط لها صلة وطيدة تنحصر في مفهوم التعلم وتحدد السلوك الإنساني للفرد ، حتى يتسنى له التعلم لابد أن يكون ناضجا له دافعية للتعلم بالإضافة إلى الممارسة المتكررة مع مدى قابليته واستعداده مع تعزيز وتعضيد السلوك الإنساني .

التعليم هو نظام من الأعمال المقصودة و سلسلة من العمليات و النشاطات المنظمة الهادفة لإحداث التفاعل و هو عمليات تفاعل متبادل بين المعلم و المتعلمين، يفترض أن تؤدي إلى تغيير ايجابي في السلوك و لا سيما سلوك المتعلمين ، و التعلم نتاج ايجابي لعملية التعليم ، و التعليم و التعلم كلاهما عمليات ضمن عملية أوسع و أشمل هي التربية، فيجب أن يكون التعلم و التعليم واقعا كله في إطار العملية التربوية

و يعرف معجم علم الاجتماع التربية بأنها: تعنى بتنمية ملكات الفرد وتكوين شخصيته وتقويم سلوكه حتى يصبح له فاعلية في المجتمع وهي نوعان:

التربية الرسمية :ويقصد بها التعليم المنظم ويكون في المدارس والكليات . (formel Education)

[1] محمد بن عبد الله الجغيمان و عبد الحي علي محمود ، **علم النفس التربوي** ، مرجع سابق ص 14

التربية غير الرسمية:ويكون التعليم فيها بشكل غير نظامي بحيث المؤسسة هي التي تقوم بذلك كالأسرة والهيئات الاجتماعية الأخرى. (informel éducation)

و يعتبر التعليم من أهم وسائط التنشئة السياسية، عن طريقه يكتسب الطفل القيم والسلوكياتو الولاء للوطن بإضافة إلى المعرفة، كما يستخدم في غرس عقيدة سياسية عند الأبناء ، ويكون التعليم عن طريق المناهج ودور المعلم والنظام التعليمي في حد ذاته بالإضافة إلى ذلك هناك تعليم إلزامي وهو الذي يلتزم كل مواطن بالحصول عليه وهذا حسب ما جاء به القانون والدستور[1]

والتعليم لم يكن نظام عام تحدد الدولة له أهدافه وسياسته وأدواره ،وتقام له مؤسسات وطنية تنهض به،إلا في أوائل القرن التاسع عشر في دول أوروبا المسيحية وفي صدارتها نظام التعليم الفرنسي الذي أقامه نابليون ،وقيل ذلك لم يكن هنالك سوى مؤسسات التعليم الدينية التي تتبع الكنائس أو الجمعيات والإرساليات الدينية.[2]

ففي الدولة الإسلامية اكتسى التعليم أهمية بالغة بحكم قدسيته،وارتباطه بالرسالة المحمدية ،التي كلف الله تعالى بها سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ،فمن الحكمة الإلهية أن جعل الله أول كلمة ألقاها إلى نبيه محمد عليه الصلاة و السلام هي اقرأ ،كما أشتمل القرآن الكريم على عديد الآيات التي عزز فيها الله تعالى قيمة العلم والعالم و المتعلم .

ومن الشواهـــد القرآنيـة التـي تحـــثُ على العلـــم :

قال الله تعالى :

"اقرأ باسم ربك الذي خلق(1)خلق الإنسان من علق(2)اقرأ وربك الأكرم (3)الذي علم بالقلم(4)علم الإنسان ما لم يعلم(5)"سورة العلق.

---

[1] معجم علم الاجتماع ،**معجم علم الاجتماع** ،دت ،ص26

[2] محمود قمبز ، **الإصلاح التروي في مصر (صروراته – فعالياته – معوقاته)الإصلاح التربوي في مصر :** مركز الدراسات المعرفية ، جامعة القاهرة (دت) ص ص 7-8

وقال أيضا:"وإنما يخشى الله من عباده العلماء"سورة فاطر[28].[1]

وقال تعالى :"قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لايعلمون "سورة الزمر [9].

وكذلك في قوله تعالى :"وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما "أية [113]سورة النساء .

وقوله عزوجل :

"يرفع الله الذين آمنو منكم والذين اوتو العلم درجات " المجادلة [11][2]

ناهيك عن مجمل الأحاديث النبوية الشريفة التي توصي بالعلم وطلبه

من الشواهد النبوية التي تحث على العلم :

حديث أبي الدر داء رضي الله تعالى عنه، أنه قال :"العالم و المتعلم في الأجر سواء،وإنما الناس رجلان،عالم ومتعلم ولا خير فيما سوى ذلك".

وروى سعيد بن المسيب ،عن أبي سعيد الخذري رضي الله تعالى عنه ،عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ،انه قال:"أفضل الأعمال على ظهر الأرض ثلاثة:طلب العلم،والجهاد،والكسب،لأن طالب العلم حبيب الله،والغازي ولي الله ،والكاسب صديق الله".[3]

وقال معاذ بن جبل رضي الله عنه :

1 قرآن كريم
[2] قرآن كريم
[3] محمد السمرقندي ، **تنبيه الغافلين** ، القاهرة : مكتبة الرحاب ، ط1 ، 2006 ص ص 274-276

"تعلموا العلم فان تعلمه لله خشية وطلبه عبادة ومدارسته تسبيح والبحث عنه جهاد ،وتعليمه من لا يعلمه صدقة وبذله لأهله قربة .وهو الأنيس في الوحدة والصاحب في الخلوة ،والدليل على الدين ،و المصبر على السراء والضراء ،والوزير عند الإخلاء ،والقريب عند الغرباء ،ومنار سبيل الجنة."[1]

وكذلك قول الإمام علي كرم الله وجهه:

العلم خير من المال ،فالعلم يحرصك وأنت تحرص المال ،والعلم حاكم والمال محكوم عليه ،والمال تنقصه النفقة ،والعلم يزكو بالإنفاق "

فالتعليم هو مبتغى كل مسلم ،و نبراس الحق،وهادي التائه ،وإن طالب العلم إذا مات كان له فضل و أجر الشهيد.

انطلاقا من هذه القيمة و الأهمية الكبيرة التي اكتسبها التعليم ،شهدت الدولة الإسلامية في مختلف حقبها التاريخية ،بدءا بدولة الرسول صلى الله عليه وسلم ومرورا بعهد الخلفاء الراشدين ،فالخلافة الأموية ثم العباسية ،اهتماما متزايدا بنشر التعليم،هذا الأخير الذي أضحى حركة شعبية واسعة النطاق حتى أن المدن الكبرى تزايد فيها عدد المدارس و الكتاتيب الدينية ،التي يعود أصل إنشائها إلى الخيرون من حر أموالهم.

غير انه بالرغم ما للتعليم من أهمية فقد ظهر تنديدا من بعض المفكرين المنتمين إلى الغرب المسيحي أو حتى في الشرق الإسلامي بسلبيات التعليم سواء في محتوى البرامج التعليمية أو طرق التدريب والتلقين ،ناهيك عن نقص كفاءات المعلمين في العلم والخلق ولم ينل هذا النقد تأثير عمليا لإصلاح التعليم التقليدي لبناء مؤسسات تعليمية تحكمها سياسة عامة ويخضع لأهداف مرسومة إلى بعد مرور قرون

[1] **أحاديث نبوي**

قامت بعض النظم القومية بإحداث هذا الإصلاح لإنها وجدت نفسها تعاني من قصور في البيئات والزمان في بعض العناصر ما جعلها تفكر في إصلاح ما يتطلب إصلاحه،و تجددت نظم التعليم مع ما صاحبته لثورة الدول الشيوعية وثورات التعليمية وقد ضمت كل من روسيا وراديكالية وليبرالية[1]

أما فيما يخص الجزائر فكان مع ثورة التي توحدت فيها كل مؤسسات التعليم الابتدائي وفرض فيها إلزامية التعليم ومجانيته وتحقيق ما يسمى بتعميم التعليم على كافة أنحاء الوطن من القرى والأرياف حتى يتسنى التعليم للجميع

2-أهمية التعليـــم :

تضع الدولة المتقدمة التعليم في أولويات برامجها وسياستها ،ويمثل التعليم الاستراتيجيات القومية الكبرى لدول العالم المتقدم والنامي على حد سواء نظرا لما لمسته تلك الدول من ادوار ملموسة للتعليم في العمليات التنموية ،السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية [2]

ويعتبر التعليم من المطالب الاجتماعية التي تحقق طموحات الأفراد والحكومات والمجتمعات ،ويعد من أهم ما يكسب الإنسان مهاراته وقدراته الضرورية التي تشمل ابرز ملامح المجتمع ،وميزة هذا المصطلح انه يزرع في الفرد النضج الفكري والعقلي بالإضافة

إلى انه يمنحه الوعي الاجتماعي والسياسي كما يصبح له فاعلية وصدى في المجتمع ويتيح للمواطن الدفاع عن حقوقه وتحسين أحوال معيشته عن طريق المناقشات والرؤى المستقبلية لتطوير حياته واستدراك ما فاته من نقائص ،ذلك لأنه بدون تعليم لا يمكن حدوث أي تطور ولا حتى تنمية ولا تقدم ؛شريطة أن يكون التعليم متطورا بعيدا كل البعد عن القيم

1محمود قمبز ، المرجع السابق ،ص11

[2] محمد حمادى ، اتجاهات **معاصرة في إعداد المعلم وتنميته مهنيا** ، ص 23

المغلوطة المستوردة والغريبة عن قيم المجتمع وثقافته ،والتي قد تؤثر سلبا في سيرورته وتنشئته للفرد [1]

مصادر تحصيل التعليم :

لتحصيل التعليم مصادر تساعد المتعلم على التعلم فهي بمثابة وسائط تحوي هذا الأخير وتدعمه بمجموعة من المكتسبات العلمية والمعرفية وتتمثل في:

أ-**المدرسة :** وهو المكان والاسم الذي يطلق على المؤسسات التي يجري فيها التعليم ،و أول ما يتجه إليه الطفل لتعلم لغة مجتمعه ،وتساهم المدرسة إلى جانب المحيط الأسري والاجتماعي في تثقيف الطفل حتى يصبح مواطن مثقف لا يستهان به ناطق بلغة وطنه ومتشبع بالقيم الإنسانية والاجتماعية ،وبالتالي هي منعطف لطفل المتعلمين خلال تسهيل التعامل مع الآخرين والقدرة على اكتشاف ذاته ،وفيها يتدرج في تحصيل معارفه بدءا بالحروف إلى الكلمات وتركيب الجمل ،مع فهم المعاني التي تحملها ،ولعل من أهم الوسائط المساعدة في ذلك،هو احتكاكه المباشر بالمعلم ،وبالكتاب المدرسي الذي يحتل الصدارة في قائمة الوسائط التعليمية المسخرة للتعلم من حيث الأهمية والمردود التعليمي ،كونه يمثل حلقة وصل بينه وبين المعلم من جهة والمحتوى التعليمي المبرمج من جهة أخرى

ب-**الجامعة :**وهي المؤسسة تضمن التعليم والتكوين العلمي أو المهني وقد تكون عمومية أو خاصة وهي المكان الذي يمتاز بإعداد نمط ثقافي جديد [2] ،كما هي أعلى مستويات البحث والتعليم ،وآخر عتبة يتدرج فيها الطالب المتعلم في مشوار تحصيله المعرفي عموما ،وبالتالي هي امتداد لمراحل علمية سابقة، ولذلك لابد أن تكون الجامعة متوفرة على كفاءات

---

[1] نور الدين دخان ، **تحليل السياسات التعليمية العامة (نموذج الجزائر)** ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي والإعلام ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر سنة 2007 ص ص 34-149

[2] أوريدة قرح ، **مستوى التحصيل اللغوي عند الطلبة من خلال مذكرات التخرج موضوعات النحو النموذجي** ، مذكرة لينل شهادة الماجستير ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ص ص 25-29

تدريسية متمكنة فضلا عن تجهيزها بالوسائل التكوينية اللازمة وتهيئة المناخ المناسب والصالح للتعليم والتحصيل التكميلي للطلبة المقبلين عليها

ج-**المكتبة :** هي التي تضم مختلف الكتب التي تزخر بثروة هائلة من المعلومات في مختلف المجالات والتخصصات ،كالكتب والمصادر الخاصة بجميع المجالات ،والمراجع الفرعية فضلا عن المعاجم ،الدوريات ،والمجالات المختلفة لذلك لا تخلو المؤسسات التعليمية منها ،مدرسة كانت أم جامعة ،وقد نجدها تابعة لدور الشباب ،ومراكز الثقافة بالإضافة إلى المكتبات العامة المتواجدة على مستوى المدن والمنتشرة فيها

د-**المساجد والزوايا :** وهي من الفضاءات التي تستهدف تربية النشء تربية إسلامية دينية مبنية على الأخلاق السامية المحافظة على القيم الاجتماعية ،كما أنها فضاء لتعليم اللغة العربية الصافية على لسان الأئمة و مشائخة الزوايا حتى وتكون في مناهج صحيحة غير محرفة ،مستوحاة من كتاب الله وسنة نبيه محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ،بالإضافة إلى كتب التفسير والفقه والعقيدة ،فضلا عن حلقات حفظ القرآن الكريم ،وشرح السنة النبوية

ه-**استخدام الوسائل التعليمية المساعدة :** وهي الوسائل المختلفة المتكونة من الأدوات ،والأجهزة ،والتنظيمات ،و الإجراءات التي تستخدم في التعليم من اجل تطويره ورفع كفاءته ،وتساعد المتعلم على اكتساب المعارف والمهارات والخبرات ،وتسهل عمل المدرس ،وبالتالي فان دعم التعلم لدى المتعلم بالوسائل المساعدة أمر لابد أن يستغل في التدريب .

بناءا على ما تقدم يتبين انه لا يمكن أن يحصل الفرد على التعلم بصفة تلقائية دون وجود أية مصادر تساعد على تحصيله.[1]

بناءا على ما تقدم في مسالة التعليم وأهميته ،والقيمة التي يكتسبها في المجتمع والدول ،فقد اعتمد كأحد أهم السياسات العامة الاجتماعية ، حيث لا يخل برنامج حكومي في أي دولة معاصرة اليوم من تبني سياسة تعليمية تعنى بترقية وتنمية قطاع التعليم في كل مستوياته

[1] قرح ، المرجع السابق ،ص 29،

وأطواره ،الأمر الذي يدفع إلى البحث في مفهوم السياسة التعليمية ،وتبيان ما مدى أهميتها وهل ثمة خصائص تميزها عن باقي السياسات الأخرى ؟

مطلب ثاني:مفهوم السياسة التعليمية

يقصد بالسياسة التعليمية برنامج يتحدد بمقتضاه الشكل العام للمراحل التعليمية التي ينظم فيها وظيفة وبنية أهداف كل مرحلة من هذه المراحل ،وإنها مجموعة الخطط والبرامج والاتجاهات ،وكذلك القواعد والقوانين والنظم والأسس العامة ،بالإضافة إلى أنها مجموعة من المبادئ التي يتأسس عليها التعليم والمنشيئين لها ،والموجهين لمسيرتها ،وكذلك هي مجموعة من الخيارات والخطط المصممة لتنظيم عملية التعليم ،وإعطائه اتجاها ملائما بما يكفل الحفاظ عليه[1] .

وبمعنى أخر هي مجموعة من المبادئ التي تحدد إطار التعليم العام وفلسفته وأهدافه ومراحله وأنواعه [2]

بالإضافة إلى تلك المواد الدستورية العامة للتعليم ،التي تبين الأسس العامة التي يقوم عليها ،والتخطيط لإنشاء مؤسساته ،وتبين أهداف العملية التعليمية وتحدد مقاصدها سوءا كانت هذه المواد مكتوبة معلنة بقرارات ومراسيم ،أم غير مكتوبة ولا معلنة [3]

استخلاصا لما تم عرضه من مفاهيم حول السياسة التعليمية يتبين من ذلك ان السياسة التعليمية :

- ✓ برنامج يوضح ويحدد وينظم أهداف مراحل التعليم .
- ✓ هي الخيارات والخطط التي تعطي التعليم الاتجاه الملائم الذي يضمن استمرار العملية التعليمية ويحافظ على سيرورتها

[1] عبد المجيد عبد الحميد : **السياسة التعليمية** ، منتدى الكتاب الإلكتروني dr-saud-a.com 2014/02//07 الساعة 09:00

[2] عبد الجواد بكر، **السياسات التعليمية وصنع القرار** ،إسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر 2002 ، ص04

[3] عبد المجيد عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 01

✓ أنها تقوم على مجموعة من القواعد والقوانين الدستورية

ومن هنا تعرف السياسة التعليمية على أنها : برنامج يوضح المراحل التي يمر بها التعليم وفق مواد دستورية التي تبين أهداف العملية التعليمية أو على أنها تلك الخيارات السياسية للمجتمع المعبرة عن العادات والقيم والتصورات المستقبلية له، وكتعريف أخر هي مجموعة من المبادئ التي تضعها الدولة وفق نظامها السياسي من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم المجتمع ومصلحتها الوطنية.

1. ضوابط صياغة السياسة التعليمية:

تختلف السياسة التعليمية من بلد لأخر إلا أنه من الضروري أن يراعى عند صياغة أي سياسة تعليمية ولأي بلد من اعتبارات ينبغي مراعاتها عند وضعها

- السياسة التعليمية سياسة فرعية من السياسة العامة للدولة ومنبثقة منها
- وجوب تكامل السياسة التعليمية مع بقية السياسات الفرعية للدولة؛ بحيث تتكامل فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف التنموية للبلاد.
- وجوب توفر المرونة الكافية عند بناء السياسات مع مراعاة التغيرات المحتمل حدوثها.
- يجب أن تكون السياسة التعليمية شاملة لجميع المراحل التعليمة؛ ولها القدرة على تحقيق التكامل بين مكونات السلم التعليمي للنظام التعليمي.
- يجب أن يكون للسياسة التعليمية قادرة على توجيه حاضر النظام التعليمي واستشراف مستقبله.[1]

وفي الأخير مسألة ضوابط صياغة السياسة التعليمية كعملية مهمة ،ينبغي مراعاة الشروط العملية والموضوعية أثناء حصرها ،بالإضافة إلى توخي مبدأ الشمولية والنظرة متعددة الأبعاد ،بحكم ا ن هاته السياسة التعليمية لها ردود فعل متعددة على مستوى كل قطاعات النشاط في المجتمع ،مما اكسبها مراحل تبنيها وخصائص وأهمية متميزة .

[1] **مفهوم السياسة التعليمية ومصادرها ومبادئها ومراحل تشكلها،** *faculty.mu.edu.sa/ralrokban/edu118* *ص ص 01-05*

2. مراحل بناء السياسة التعليمية:

السياسة التعليمية عملية منظمة تتم بمنهجية علمية غير خاضعة للذاتية، فهي تقود النظام التعليمي وتحدد ما يجب فعله على المستوى الاستراتيجي ليتم تحويله للوضع التشغيلي من قبل الإدارات التنفيذية من خلال خطط ومناهج وبرامج تحقق الأهداف التربوية التي ينشدها المجتمع، يمر بمراحل محددة يمكن حصرها في العمليات التالية كما يلي:-

أ-المرحلة الأولى: مرحلة صياغة السياسة التعليمية:-

وهي أول عملية في بناء السياسة التعليمية، ويراعى فيها السياسات التعليمية الثابتة والتي هي جزء من سياسة الدولة العامة مثل السياسات والأهداف التعليمية المتعلقة بالدين والمعتقد والقيم، والنوع الأخر من السياسات التعليمية التي تتغير تبعاً لتغيرات حاجات الأفراد والمجتمع.

ب-المرحلة الثانية: مرحلة تبني السياسة التعليمية:

وهي مرحلة تبني وإقرار السياسة التعليمية من قبل الجهات العليا في الدولة واعتمادها لتصبح بعد ذلك وثيقة شرعية يجب أن تتبناها الجهات المسئولة عن التعليم وتجعلها محدداً رئيساً للعمل على المستوى التنفيذي .

ج-المرحلة الثالثة: مرحلة تنفيذ السياسة التعليمية:

وهي مرحلة تنفيذ السياسة التعليمية عن طريق المؤسسة التعليمية الرسمية.

وفي الأخير مسألة ضوابط صياغة السياسة التعليمية كعملية مهمة ،ينبغي مراعاة الشروط العملية والموضوعية أثناء حصرها ،بالإضافة إلى توخي مبدأ الشمولية والنظرة متعددة الأبعاد ،بحكم ا ن هاته السياسة التعليمية لها ردود فعل متعددة على مستوى كل قطاعات النشاط في المجتمع ،مما اكسبها مراحل تبنيها وخصائص وأهمية متميزة [1].

مطلب ثالث :خصائص وأهمية السياسة التعليمية

[1] **مفهوم السياسة التعليمية ومصادرها ،** مرجع سابق، ص ص 01-05

للسياسة التعليمية مجموعة من الخصائص والسمات ،جعلتها تكتسب أهمية ضمن زمرة السياسات العامة في المجتمع ،والتي يمكن إيجازها في الآتي :

1-1خصائص السياسة التعليمية :

أ-الموضوعية :تستند السياسة التعليمية إلى فلسفة التربية المنبثقة من فلسفة المجتمع والمعبرة عن مورثه الثقافي وتطلعاته المستقبلية .

ب-التطويرية:أي أنها تخضع لقدر من التطور يجعلها تتواكب مع المتغيرات التي يعيشها المجتمع وكذلك تكون موجهة للتطوير الايجابي .

ج-التحديد والوضوح : تعني السياسة التعليمية بتعيين الاختيارات التربوية الأساسية التي يتفق عليها المجتمع،وتحديد الأهداف الواجب تحقيقها وصياغتها بوضوح تام حتى يسهل تنفيذها.

د-الشموليـــة:

تهتم بالنظرة الكلية والإطار العام في المسالة التعليمية ،وتجنب الأمور الفرعية والنظرة الجزئية التي تشكل قيودا في المستقبل .

ه-العموميـة:

انطلاقا من كون السياسة التعليمية توجيهية لا تفصيلية ،فإنه كان لازما صياغتها في عبارات عامة واسعة ،ذات صبغة دائمة (مستقرة)لا تتغير بتغير المراكز والمناصب الإدارية .[1]

و-المعيارية :

تتناول السياسة التعليمية قضايا معاصرة تعكس مجموعة من القيم الإنسانية التي تسعى إلى تحقيقها كافة السياسات التعليمية .

[1] عبد المجيد عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 03

كما تتصف بالمرونة والديناميكية لأنها ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية وعملية تربوية

وهي وظيفة تفسيرية و توجيهية لما يليها من مستويات سواء على مستوى التخطيط وتحديد الاستراتيجيات أو على مستوى التنفيذ والبرامج الإجرائية والزمنية.

1-2أهمية السياسة التعليمية :

تتضح أهمية السياسة التعليمية من خلال الوظائف التي تقوم بها ،فهي ليست مجرد توجيهات واضحة للنظام التعليمي والمؤسسات التعليمية ،أو مجرد نقطة البداية في المجال التربوي والنظام التعليمي للدولة ،بل تقوم بالعديد من الوظائف من أهمها :

من خلال السياسة التعليمية يتم قياس الأداء الفعلي لأنها تتخذ كمعيار للتقويم[1]
تسير عملية صنع القرارات على مستوى الإداري ،ودلك بتوفير المعايير الحاكمة التي تبين أهمية وقيمة الحلول المقترحة لما يقع من مشكلات مختلفة مع القضاء على التذبذب وعدم الاتساق والازدواجية في عملية صنع القرار حيال المشكلات المتشابهة ، مما تكسب أفراد المجتمع القيم والمعارف والمهارات التي تساعدهم على تطوير أنفسهم وبناء مجتمعاتهم ،فهي المرشد للتفكير والتقدير ،وموجهة لأهداف والوسائل والإجراءات ،ومصدر رئيسيا في الإعداد والتنمية والتدريب ، بالإضافة إلى أنها تحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الإعداد المتكامل لأجيال المجتمع .

[1] عبد الجواد بكر ، مرجع سابق ،ص ص 04-05

خاتمـــــة الفصـــــل :

ختاما لهذا الفصل ،يظهر للتعليم دور مهم في إنما المجتمع وتطوره ،ذلك ان نسبة التعليم بين أفراد المجتمع يعتمد اليوم كمؤشر مهم في قياس درجة تطور الدولة والمجتمع ،ناهيك عن قيمته الاجتماعية والفكرية ،كون التعليم يساعد في انفتاح الفكر الإنساني على العالم الذي يحيط به فيؤثر فيه ويتأثر به بحسب ما يكتسب من معلومات وقيم ؛كل هذا ما اكسب التعليم طابع النسقية ،حيث أصبح ينظر له كنظام تربوي تعليمي يبنى على مجموعة من المبادئ وتجسد تحقيق أهداف محددة ،مما استدعى خلق سياسة تعليمية عامة ،أضحت لها فاعلية وتأثير داخل البيئة الاجتماعية ،الاقتصادية وحتى الثقافية للمجتمع ،زادها في الأهمية ،تلك السمات التي تميزت بها) كالموضوعية ،والتطوير والوضوح والشمولية والعمومية والمعيارية ، بالإضافة عن طبيعة الوظائف المنوطة بها والتي تم الإشارة إليها في فقرات سابقة .

غير انه ما يوجب الإشارة إليها ،بان السياسة التعليمية لمختلف الدول تتشابه في مبادئها الكلية ،فان ثمة خصوصيات وجزئيات تجعلها تختلف من نظام سياسي إلى أخر ومن دولة إلى أخرى ،الأمر الذي يؤدي إلى التساؤل عن ماهية السياسة التعليمية في الجزائر ؟وما إن كانت لها ميزات خاصة.

الفصل الثاني:
مؤثرات صنع السياسة التعليمية في الجزائر

تمهيـــــــــــــــــد :

يهتم هذا الفصل بدراسة العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية في الجزائر من خلال الإحاطة بالعوامل الداخلية لها من ناحية السياسة الإيديولوجية ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية وبالتطرق إلى أهم النقاط التي تصبو إليها هاته العوامل وما مدى فاعليتها في بلورة عملية صنع السياسة التعليمية للوصول إلى إسهامات العامل الخارجي كعامل مؤثر في صنع هاته السياسة العامة وذلك من خلال سياسة تقليد التي تبنتها الجزائر في إصلاح منظومتها التربوية للوصول إلى دور القادة السياسيين ومدى إسهاماتهم في إصلاح هاته المنظومة التربوية والسياسة التعليمية بشكل عام إما فيما يخص المبحث الثاني يختص بدراسة أهم المبادئ السياسة التعليمية منها المجانية التعليم وتعميمه تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الأمية إلى مضمون هاته السياسة التعليمية للخروج في الأخير إلى سبل تفعيل هاته السياسة كاستنتاجات من الفصل الثاني .

مبحث أول :العوامل المؤثرة في صنع السياسة التعليمية في الجزائر

عرفت الجزائر مجموعة من العوامل المؤثرة في صنع سياستها التعليمية و التي تنحصر في عاملين أساسيين :العامل الداخلي الذي يتجسد بدوره في العامل السي ـــاسي الإيديولوجي ،والعامل الاجتماعي ،والعامل الاقتصادي ،أما عن العامل الخارجي فيتعلق بالسياسات التي أخذت بها الجزائر في صنع سياستها التعليمية وهي سياسة تقليد ما هو خارجي .

ومن هذا المنطلق كيف تؤثر هذه العوامل في صنع السياسة التعليمية ؟ ما هي ملامح التأثير التي تطرأ على هاته السياسة ؟

مطلب أول : العوامل الداخلية لصنع السياسة التعليمية في الجزائر

تتجســـــــد العوامـــــــــــل الداخلية لسياسة التعليمية في الجزائر فيما يلي :

1-1العامل السياسي الإيديولوجي

يؤثر العامل السياسي بشكل كبير في تشكل النظام التعليمي والتخطيط له ،وذلك بان النظام التعليمي بأنواعه ومراحله يحدد وفق النظام السياسي أو حال تعرض الدولة للاحتلال من طرف دولة ما وهنالك جانبين يؤثر بهما العامل السياسي على النظام التعليمي وهما :

-الإيديولوجية السياسية والظروف السياسية .

-الإيديولوجية :هي عبارة عن خليط من التراث الثقافي والاجتماعي والحضاري والقيم المتفاعلة معا لشعب من الشعوب ،ولقد ظهر هذا المفهوم في فرنسا خلال القرن الثامن عشر ،وكانت الإيديولوجية لها صلة وثيقة بالتربية والعلم .

و تتأثر السياسة التعليمية بالا يديولوجيا السياسية السائدة في المجتمع ،بحيث لا تنجح السياسة التعليمية إلا إذا كانت هنالك صورة واضحة عن المواطن داخل مجتمع ما ،بصورة تؤكد وجود نسق فكري عام يتبناه المجتمع ويحدد معايير السلوك والتفكير.[1]

أ-الظـــــــــــــروف الداخليـــــــة :

تتجسد هذه الظروف في الإضرابات ،والمظاهرات ،والحروب الطائفية . مازلت الجزائر تعيش مجموعة من المظاهرات و الإضرابات التي تؤثر على سياستها التعليمية ،بسبب شل الأساتذة للمؤسسات التربوية مهددة بذلك الأطوار التعليمية وخاصة المقبلين على اجتياز مرحلة شهادة التعليم المتوسط و البكالوريا ،و يتوضح هذا التهديد خلال التأخرات على مستوى البرامج التعليمية المبرمجة على مستوى هاته الأطوار وخاصة النهائية منها ،وهو ما يسبب التسرب المدرسي واللجوء إلى الدروس الخصوصية لتفادي هذا التماطل من قبل الجهات الوصية ضف إلى ذلك تدهور مستوى التعليم والسياسة

1. **العومل المؤثرة في نظام التعليم** – انظر الموقع www uqu-sa/page/ar/5209 تاريخ 2015/02/21 على الساعة 21:44 ، ص01

التعليمية ككل ،مما يدفع بوزارة التعليم إلى التصارع أمام بديل لا خيار عنه هو تحقيق رغبات الأساتذة حتى لا تفشل هذه السياسة وما قرت به الجهات الوصية برسم هاته السياسة

ب- الظروف الخارجية : كالحرب مع دولة أو التعرض لاحتلال [1]، وهو الظرف الذي مرت به الجزائر خلال فترة تواجد الاستعمار الفرنسي والتي كانت من أول الدول العربية التي وقعت تحت وطأة الاحتلال والاستعمار ، وكان الاحتلال الفرنسي من اشد وأقصى المحتلين هدفه في ذلك ضرب وتحطيم البناء التربوي والمقومات الشخصية للجزائر من خلال اللغة والدين والتاريخ والثقافة.

ويعتبر هذا العامل من اكبر العوامل تأثيرا في على النظام التعليمي في الجزائر سواء كان هذا على مستوى إدارته أو هويته .

ونقصد بالهوية بأنها:خاصية مميزة يمتلكها فرد ،أو يشترك في امتلاكها جميع أفراد مجموعة ما أو شريحة اجتماعية .

[1] **العوامل المؤثرة في نظام التعليم** ، مرجع سابق ص 02

أما المقصود بالهوية الوطنية فهي ليست مجرد مفهوم غامض بقدر ما هي أداة سياسية قوية لتنظيم الجماعات السياسية وتوحيد الأفراد خلف راية سياسية ،وهو الأمر الذي لم تتخل عنه الجزائر خلال تواجد الاستعمار بالحفاظ على هويتها الوطنية [1]

رغم الضغوطات التي أرادت الدولة الفرنسية محوها داخل هذا المجتمع الجزائري المستعمر.

ج- قيم النظام السياسي الجزائري :

لقد أعطى النظام السياسي الجزائري القضية التعليمية اهتماما كبيرا ،غير أن هذا الاهتمام خضع لتطور ،تزامن مع تطور القضية السياسية بالإضافة إلى تطور إيديولوجية النخبة الحاكمة[2] وهو الواقع الذي انعكس على تحديد مضمون والمنهج لها والشيء الذي يجدر الإشارة إليه هو أن السياسة ترتبط بحقل التعليم كما أي حقل بالسلطة.فسياسة التعليم تترجم بقوانين ومراسيم وأنظمة وبرامج وتعليمات منظمة وفق تسلسل هرمي ، لذلك لابد أن يكون هنالك موطنين وأساتذة وإداريين بشكل خاص حتى تطبق هذه السياسة [3]

[1] ..محمد بن جماعة ، **التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد** ،بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري "المفاهيم والتحديات ".....الفترة 22-25 جمادى الأول 1430ه،كرسي الأمير نايف عبد العزيز للدراسات ،الأمن الفكري ،جامعة الملك سعود ،صص65-66...

[2] JOEL .D.BARKEN ET JOHN ,OKUNU .PP ,04,28

[3] سعيد إسماعيل علي ، **الأصول السياسية للتربية** ، القاهرة : علم الكتب ، ص 404

فمن المعروف به أن النظام السياسي يرتبط بمدى قدرته على تحقيق ما يناط به من وظائف وأهداف ،وسبل نيل هذه الأهداف هو من المهام الأساسية للنظام كما من وظائفه السياسة التعليمية .[1]

سعت الدولة الجزائرية منذ البداية إلى تحقيق إلزامية التعليم وهذا بطبع راجع إلى ما أبداه النظام الجزائري حول اهتمامه بالسياسة التعليمية ،وكذلك إلى القادة السياسيين الذين كان لهم الحق في تجسيد المثال الأعلى الديمقراطي [2] وكل هذا يعود إلى غداة استرجاع السيادة الوطنية واعتبار البعد الوطني ،وديمقراطية التعليم ،والاختبار العلمي والتكنولوجي كأساس للسياسة التربوية ، ففي فترة 1962 تم تنصيب لجنة لإصلاح التعليم عهد إليها وضع خطة تعليمية ،غير أن في هذه الفترة لم تشهد من سنواتها الأولى بعد الاستقلال إلا جملة من العمليات الإجرائية منها:تأليف كتب،بناء مؤسسات تعليمية في كل منطقة من الوطن .

أما فيما يخص فترة السبعينات فحدثت تحولات بارزة في الجهاز التربوي تمثلت في التمدرس الشامل والمجاني والإلزامي بالنسبة لأطفال الذين تتراوح أعمارهم من (6) و(14) سنة وأطلق علها بامتحان السنة السادسة ،لكن هذه التجربة لم تكن واضحة الرؤية في الميدان التربوي والتي كان سعيها هو توفير وتسخير كل ما هو موجود من إمكانيات التي تسمح بنشر التعليم باعتباره حق مدني للجزائريين ،تميز القطاع التربوي في هذه الفترة بمجموعة من القرارات أهمها :

---

[1] سعيد اسماعيل علي ، مرجع سابق ، ص 404

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التربية الوطنية " **عرض وزير التربية الوطنية حول المنظومة التربوية** " الجزائر : وزارة التربية الوطنية ، ديسمبر 1994 ص ص 4-5

– إنشاء مؤسسات التعليم المتوسط سنة 1971 في مكان مؤسسات التعليم الإعداد و المرحلة الأولى من التعليم الثانوي.

– إنشاء المعاهد التكنولوجية للتربية سنة 1971 و ذلك لاستجاب ضمن تكوين سريع.

و جاء النص الخاص بتنظيم التربية و التكوين و الذي يحدد أسس النظام التربوي الوطني وفق الأمرية رقم 76 – 35 المؤرخة في 1976/04/16 و النصوص الملحقة المتعلقة بصدور ثمانية مراسيم هي:

– المرسوم 76 – 66 المتضمن إلزامية التعليم الأساسي.

– المرسوم 76 – 67 المتضمن مجانية التعليم.

– المرسوم 76 – 68 المتضمن مجلس التربية.

– المرسوم 76 – 61 المتضمن كيفيات إنجاز الخريطة المدرسية.

– المرسوم 76 – 70 المتضمن تنظيم و تسيير المدرسة التحضيرية.

– المرسوم 76 – 71 المتضمن تنظيم و تسيير المدرسة الأساسية.

– المرسوم 76 – 73 المتضمن تطبيق المادة العاشرة من الأمرية المؤرخة في 1976/04/16 و المتضمن تنظيم التربية و التكوين.[1]

و يعتبر تطبيق و تعميم المدرسة الأساسية في بداية الثمانينات أساس عملية الإصلاح التعليم، و الذي عرف تطورا في بداية التسعينات بإدراج نظام المدرسة الأساسية المندمجة "التي رأست معايير جديدة الاستقلال

[1] **عرض وزير التربية الوطنية** ، مرجع سابق ، ص 05

التوجيه و مراجعة مدونة شعب التعليم الثانوي و العام و التقني و تحديث برامج التكوين بالمعاهد التكنولوجية للتربية و إدخال الإنجليزية في بداية الطور الثاني من التعليم الأساسي و تخفيف البرامج التعليمية".[1]

و في إطار إعادة هيكلة المنظومة التربوية تنص أمرية 1976/04/16 على إقامة تعليم ثانوي فترته عامان إلى أربع سنوات بعد التعليم الأساسي:

– تعليم ثانوي عام يحضر إلى التعليم العالي.

– تعليم ثانوي متخصص يوجه التلاميذ الذين لديهم مواهب أو استعدادات خاصة يجب استثمارها و تنميتها.

– تعليم ثانوي تكنولوجي أو مهني ذو هدفين اثنين أي تحضير التلاميذ المتفوقين منهم إلى التكوين العالي.

– و يتوج بشهادة نهاية التعليم الثانوي تدعى البكالوريا.

– و بعد عشريتين من نشر النصوص القانونية المنظمة لهذا الصنف من التعليم الثانوي تم إعادة هيكلة التعليم الثانوي أثناء السنة الدراسية 1991 / 1992 بعد تنصيب الجذوع المشتركة للسنة الأولى ثانوي كالتالي: جذع مشترك علوم إنسانية و جذع مشترك

1أحمد لشهب ، **صنع السياسة التربوية في الجزائر** ، مجلة الفكر 11 عدد 2 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، ص 263

علوم تكنولوجيا (أ) و (ب) و تمت ترقيتهم في سنة 1992 – 1993 إلى ثلاثة جذوع مشتركة هي: جذع مشترك علوم إنسانية، جذع مشترك علوم، جذع مشترك تكنولوجيا.

غير أننا حاولنا التمعن في هذا التطور الذي شهده التعليم الثانوي نجده توقيعات أكثر مما هو إصلاح أو تغيير جذري كما ينص عليه الأمر الرئاسي 76 – 35 المؤرخ في 1976/04/16 و كانت التغييرات التي تطرأ عليه "محاولات لا لتطبيق ما جاء به الأمر الرئاسي و لكن استجابة لما كانت تمليه أو يخلص إليه اجتهاد الوزير".[1]

و عرف التعليم عملية إعادة هيكلة مع مشروع إصلاح المنظومة التربوية المرفوع منذ ماي 2000 فأصبح التعليم الثانوي يضم جذعين مشتركين بدءا من السنة الأولى ثانوي و هما جذع مشترك آداب و فلسفة يضم هو الأخر منفذين اثنين هما شعبة اللغات الأجنبية و شعبة آداب و فلسفة أما الجذع المشترك الثاني فيتمثل في العلوم و التكنولوجيا، يضم هو الآخر أربعة منافذ و هي شعبة الرياضيات، شعبة العلوم التجريبية، شعبة تقنيات رياضية و التي تضم أربعة خيارات، هندسة كهربائية و هندسة مدنية و هندسة الطرائق و تصبو الوصاية من خلال هذه الهيكلة الجديدة لتعزيز التكوين القاعدي العام للتلاميذ من المواد الأساسية لتفادي الرسوب عند الوصول إلى مقاعد الجامعة.

[1] أحمد لشهب ، نفس المرجع ، ص 264

و من هنا يمكن القول أن السياسة التعليمية كانت من أهم القضايا التي تشغل القيادة السياسية و التي جاءت نتيجة تغير جذري في النظام الاقتصادي و الاجتماعي في مفهومها العام.

و تعرضت السياسة التعليمية لتغيرات أساسية و لكنها تمت بطريقة سلمية تدريجية كما اتسم منهج السياسة التعليمية بالواقعية.[1]

ومن بين أسس التي تتحدد النظام هي كالأتي :

تقوم العملية التعليمية في حدود إطار سياسي يتبناه النظام،فهذا الأخير يعتبر التربية والتعليم أداتين مهمتين يستعين بهما من اجل اكتساب الأفراد للقيم واتجاهات التي تعطيهم القدرة على التكيف مع اتجاهات النظام القائم كي يتمكن من تحقيق أهدافه .[2][3]

تتسم التربية بطابع سياسي الذي يكون وفق اتجاهات النظام السياسي الحاضن للتربية ،وانطلاقا من هذا يتأثر النظام التعليمي بشتى جوانبه وتشكله يعود على نوعية القوى الاجتماعية التي يعبر النظام السياسي على مصالحها ،وكل ما تم الإشارة إليه

1 هجيرة بلملياني ، **تطبيق السياسة العامة في الجزائر (السياسة التعليمية نموذجا)** ، تخصص تنظيم سياسي وإداري ، كلية علوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة سنة 2013 ص 64

2 نور الدين دخان ، مرجع سابق ، ص 185

3 نور الدين دخان ، مرجع سابق ، ص 185

يصب في فكرة وجود التشكيل الاجتماعي الذي يبين ترابط العلاقة بين السياسة والتعليم ،فالتشكيل الاجتماعي يستمر مع وجود الأفراد داخل المجتمع باعتبار هذه العملية عملية مرنة غير جامدة تجعل النظام السياسي في استقرار لأنها أداة لقياس درجة النظام

و تتضح قيم النظام السياسي عن طريق أساسيات سياسية وسيتم الوقوف عليها من خلال ما يأتي

أولا :التنشئة السياسية:[1]

تعتبر التنشئة السياسية وسيلة يتم من خلالها جذب الأفراد إلى ما يسمى بالثقافة السياسية وتشكل وجهات النظر نحو النظام السياسي ،والتنشئة السياسية هي من المصطلحات الهامة في الثقافة السياسية للمجتمع ، ومن المكانيزمات والأساليب التي يعتمد عليها النظام السياسي في عمليات التكيف والحفاظ على الوضع القائم

لذا يجب التميز بين نوعين من التنشئة السياسية:

-**التنشئة السياسية المباشرة أو الظاهرة :(Manifest)** وهي التي تنتقل عن طريق الأسرة ،المدرسة ،ووسائل الإعلام ، الأحزاب السياسية ...الخ .

[1] طه مطر علال فراج ، **التنشئة السياسية وخصائص الشخصية كمتغيارات منبئة بالمشاركة السياسية في دولة الكويت** ، (خطة بحث لتسجيل درجة الماجستير) قسم علم النفس ، كلية الآداب جامعة الزقازيق ، 2009 ، ص 08

)Latent(التنشئة السياسية الكامنة :

وتشمل التوجهات الغير الرسمية التي تؤثر بدورها في الموضوعات السياسية والارتباط بين الثقافة العامة والثقافة السياسية وبواسطة التنشئة السياسية يتم جذب الأفراد إلى الثقافة السياسية .فالتنشئة السياسية من المصطلحات الهامة في الثقافة السياسية للمجتمع[1]

لذلك يجدر بنا تحديد مفهوم الثقافة السياسية الذي ركز عليه علماء الاجتماع بطرق متعددة ومتباينة [2]

***الثقافة كفـــــــــــن :**

وتأتي هذه الفكرة من وجهة نظر محافظة ترى ان الثقافة فن راق تعبر عنه الموسيقى الكلاسيكية والأدب الرفيع .

***الثقافة كحـــــــــــياة :**

وتعني طريقة وأسلوب الحياة وتتمثل في اللغة والمعتقدات والاتجاهات والقيم وكذلك السمات الملموسة للسلوك الاجتماعي للثقافة.

---

[1] طه مطر علال فراج ، **التنشئة السياسية وخصائص الشخصية** ، مرجع سابق ، ص 09

[2] .أمين محمد علي دبور ، **دراسات في التنمية السياسية** ،قسم الاقتصاد والعلوم سياسية ،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ،غزة ،2012-2011..،ص ص 95-97

ويرى كروبر من خلال تقديمه تعريف شامل لما حظيت به الثقافة من علماء الاجتماع على أنها :تتألف من أنماط مستترة أو ظاهرة للسلوك المكتسب والمنقول عن طريق الرموز ،فضلا عن الانجازات المتميزة للجماعات الإنسانية ،في حين أن الثقافة السياسية عند بترنيل هي أنماط من المعارف والتقويم والاتصال التي تربط بالسلطة السياسية .[1]

ويترتب على التنشئة السياسية التميز بين نوعين من الأفراد

النوع الأول : يتمتع بالوعي السياسي أي ما يوجد لدى الفرد من معارف سياسية بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على المستوى المحلي والدولي ،بالإضافة إلى وعيه بالمناخ السياسي لبيئته .

النوع الثاني : يتمتع بما يسمى بالمشاركة السياسية ،ويقصد به حرص الفرد على أن يقوم بدور ايجابي في الحياة السياسية عن طريق الحق في التصويت أو الترشح للانتخابات أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين[2]

وبالتالي عند التحدث عن التنشئة السياسية كعملية يتم من خلالها أن يكتسب الفرد تدريجيا هويته الشخصية التي تسمح له بالتغيير عن ذاته وإشباع حاجاته بالطريقة التي تناسبه [3]

1 دبور، مرجع سابق -ص ص 95-97
[2]..محمد علي ،**اصول الاجتماع السياسي** :دار المعرفة الجامعية ،1994،ص175
[3]دبور ، مرجع سابق ، ص ص 95-98

يجدر الإشارة إلى الثقافة السياسية والوعي السياسي باعتبارهما من المصطلحات التي ترتبط فيما بينها .

ثانيا : التربية السياسية

تعـــــرف علـــى أنها تنمية وعي الناشئ بمشكلات الحكم و القدرة على المشاركة في الحـــــــــياة السياسيـــــــة وكذلك هناك تعريف للتربية السياسية أنها عملية إعداد الناشئة بالتفكير الحر حول ماهية السلطة و مقوماتها أو حول العوامل المؤثرة في المؤسسات أو المؤثرة في المجتمع عن طريق المؤسسات و يرى هذا التعريف أنها تهدف إلى تنمية الوعي السياسي و تهذيب خصال الإنسان المشبع بالروح الديمقراطية، و أنها ليست تلقينا لبعض المفاهيم السياسية بل هي إعداد الناشئة. و يرى أن من المهم في التربية السياسية ربط العمل التربوي بممارسة السلطة ممارسة عادلة وديمقراطية[1].

ثالثا :الأحزاب السياسية :

إن معظم الأنظمة السياسية المعاصرة تتواجد بها مجموعة من الأحزاب السياسية أو تعتمد على التنظيم الحزبي ،وتختلف فيما بينها من حيث نمط النظام الحزبي السائد

[2]علي الدين علال ، كمال منوفي **، التعليم والتنشأة السياسة** ، قضايا النظرية والتراث المصري ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، السنة 1994 ، ص 146 [1]

والتركيبة الاجتماعية لأحزاب السياسية والإطار الوظيفي والتنظيمي لها [1] تساهم الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة بإحدى الطريقتين : الطريقة المباشرة وغير مباشرة

أ-الطريقة المباشرة : وهي الطريقة التي يتم فيها فوز الحزب بالسلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية أو بهما معا .عندها يصبح الحزب في الحكم وبالتالي يمكنه الإشراف على إدارة شؤون المجتمع،لذلك فهو الذي يصنع السياسات اللازمة لحل مشاكل المجتمع أو تحقيق أهدافه .

ب-الطريق غير مباشرة : وهي في حالة فشل وعدم الفوز بالسلطة ويصبح في المعارضة فيتولى هنا مراقبة أعمال السلطة ،وكذلك يعمل على تجنيد الرأي العام للضغط عليها كي تقوم بتعديل سياستها ،عندها يقوم الحزب في التأثير في صنع السياسة العامة .

تتباين إسهامات الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة للمنظومة التربوية في الجزائر سنة من خلال المقاعد التي فاز بها المجلس الوطني الشعبي الوطني أثناء فترة التي صنعت فيها السياسة العامة ومن خلال عدد الحقائب الوزارية التي حصلت عليها حكومة في تلك الفترة ومن خلال هذه المدة أثرت على حكم البلاد فتحالف رئاسي فاز بأغلبية المقاعد المجلس الوطني الشعبي وجميع الحقائب الوزارية التي تتكون منها الحكومة ،هذا التحالف يتكون من ثلاثة أحزاب هي جبهة التحرير الوطني ،والتجمع

[1] عبد القادر بعد العالي محاضرة **النظم السياسية المقارنة** ، كلية الحقوق العلوم السياسية ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، السنة 2007-2008 ، ص 17

الوطني الديمقراطي ،وحركة مجتمع السلم وفازت هذه الأحزاب الثلاثة المكونة للتحالف الرئاسي بالأغلبية المطلقة لمقاعد البرلمان في العهدتين 2002-1997)

فقسمت معظم المقاعد كما هو مبين في الجدول

العهدة البرلمانية	1997	2002
حزب جبهة التحرير الوطني	62	**199**
RND	156	**47**
حركة مجتمع السلم	69	**38**
المجموع	297	**284**
النسبة	%68 ,78	**%73**

الأحزاب المكونة للتحالف الرئاسي[1]

[1] لشهب ، المرجع السابق،ص ص 269-270

ويبين هذا الجدول أن الأحزاب الثلاثة المكونة للتحالف رئاسي قد فازت ب 279مقعد من 380التي يتكون منها المجلس الشعبي لتلك العهدة البرلمانية وذلك ما يتيح لها بمناقشة والمصادقة على مشاريع القوانين التي قد متها الحكومة في العهدة البرلمانية 1997-2002 التي تضمنت سياسة إصلاح المنظومة التربوية.

أما في العهدة البرلمانية 2000 فقد فازت الأحزاب التحالف الرئاسي على 284مقعد من مجموع 389 وهو ما يقدر ب 73 هذه النسبة المحصل عليها تسمح له بصنع القرارات وتعديلها ،كما أن الحكومة الائتلافية تتكون بدورها من أحزاب التحالف الرئاسي ب حقيبة وزارية لجبهة التحرير الوطني و 5حقائب لحـــركة مجتـــمع السلم و17حقيبة وزارية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي

ومن خلال ما تقدم يبرز الدور الكبير الذي لعبته أحزاب التحالف الرئاسي في صنع السياسة العامة للمنظومة التربوية من خلال سيطرتها على كل من الحكومة والبرلمان في العهدتين البرلمانيتين التي تم فيها عملية صنع السياسة التعليمية

رابعا :جماعات المصالح : (INTEREST GOURPS)

فتحت الجزائر أبوابها للتعددية السياسية وحرية التعبير مما أدى إلى ظهور تنظيمات وبروز نقابات التربية والتعليم العالي ولعل ما يميزها أنها تتصف بالاستقلالية وابتعادها عن النشاط السياسي وتركيزها على المطالب . تعتبر جماعة المصالح من الجماعات التي تساهم في عملية صنع السياسة العامة في جميع الدول ،ولكن هذا لا يؤكد أن الدول تتشابه فيما بينها من حيث طبيعة النظام السياسي ، لان هذا الأخير يختلف من دولة إلى أخرى ،فمهما كان هذا النظام تلعب جما عات المصالح دور مهم من خلال مطالب السياسية [1]المتمثلة في :بناء مؤسسات تعليمية ،وتوسيع وتقريب المؤسسات التعليمية إلى المناطق والأرياف البعيدة عن المدن وتحسين الظروف للمنظومة التعليمية ،فهذه تمثل مجموعة من المطالب التي يمكن أن تقدمها جماعات المصالح مع تقديم بدائل للنشاط الحكومي المتعلق بهاته السياسة لذلك فهي تساهم في ترشيد عملية صنع السياسة العامة من خلال تقديمها مجموعة من المعلومات التي تخدمها

[1] دخان ، المرجع سابق ، ص 65

1-2العامـــــــــــامل الاجتماعـــــــــــــي:

يقوم المجتمع على مجموعة من المقومات الأساسية التي لا تخل من أي مجتمع ،ومادامت النظم التعليمية مرتبطة بكينونة المجتمع ،فهي تتأثر بالمقومات التي يركز عليها هذا الأخير والمتمثلة في الدين ،واللغة ،والتركيبة الاجتماعية .

أ-الديـــــــــــــــن :

يعتبر الدين من الموجهات التي توجه النظم التعليمية في كثير من بلدان العالم ،فيؤثر بها بطريقة مباشرة ،لان نشر التعاليم الدينية كانت من أهم الدوافع لإنشاء المدارس ،والنظام التعليمي ثم بنائه بموجب الأسس الدينية التي تقدم إلى الناشئة من طرف المجتمع .

يعرف علماء الاجتماع الدين بأنه :نسق مكون من العقائد والممارسات والشعائر والموضوعات الرمزية أساسها الإيمان بوجود قوى مقدسة والشعائر والموضوعات الرمزية أساسها الإيمان بوجود قوى مقدسة فوق طبيعة وغير مرئية تسيطر على العالم الفيزيقي والاجتماعي .بالإضافة إلى العلاقة التي تربط الدين بمجالات الحياة الاجتماعية بين الدين والنظام الاقتصادي ،والدين والدولة ،والدين والسياسة ،ولا يمكن فصل الدين بمعزل عن باقي أنظمة المجتمع [1]

[1] حسين عبد الحميد رشوان ، **علم الإجتماع وميادينه** ، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية ، سنة 2000 ص ص 184 -186

وبخصوص الجزائر فإنها تعتنق الديانة الإسلامية لدك نجد عبارة" الإسلام دين الدولة ترددت في كل المواثيق والدساتير الرسمية للجمهورية الجزائرية ،لأنها قبل كل شيء تدين له بدور الذي لعبه طوال فترة الثورة الجزائرية وتؤكد تعلقها بالإسلام لذلك كان الإسلام ولا يزال عاملا أساسيا في تعبئة طاقات المقاومة ضد محاولات الغزو الأجنبي

ب-اللغـــــــــــــة :

تعتبر اللغة أداة فهم وإفهام لأفراد المجتمع ،كما تكون قناة تواصل وعامل توحيد لأفكار أبناء الأمة وتوجهاتهم ،ووعاء لثقافتهم ،وعامل انتشار لعلوم الأمة وفنونها وعناصر حضارتها ،وهي من أهم عوامل توحيد المجتمعات وتماسكها وحمايتها من التفكك .

أما اللغة العربية فلها شأن أخر ويتبين هذا من خلال القرآن الكريم الذي انزل بها على سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم ،وبها كذلك سجل التراث العربي الإسلامي كله (علومه ،فنونه ،وآدابه)[1].

وفي الجزائر اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد ،ففي ميثاق لحظ بعض التطورات بحيث تم الاعتراف لأول مرة بالامازيغية كجزء لا يتجزأ من الشخصية الوطنية ،وقد أوصت لجان الإصلاح التعليم بالتوسيع في التدريس اللغة الامازيغية واعتبرت لغة وطنية

[1] محمود أحمد شوقي ، مرجع سابق ، ص 245

بقرار من رئيس الجمهورية ،فقد نال التعريب هدفه من خلال تعميم على مستوى جميع مراحل المدرسة الأساسية وفي جميع التخصصات بالغة العربية وتم تنظيم أول بكالوريا بلغة واحدة هي اللغة العربية سنة 1990 [1]

ج- التركيبة الاجتماعية :

والمقصود بها هو وجود تمايزات قومية واثنيه ولغوية التي لها دور في تشكيل ثقافات سياسية فرعية ،ويتمثل التأثير المباشر في التنوع الإثني في النظم الحزبي ،كما تعمل هذه الاختلافات الإثنية على خلق عدم الاستقرار داخل النظام إذا كانت الولاءات اثنيه [2]

ومن هنا يمكن القول بان التركيبة الاجتماعية هي من إحدى العوامل بعد الدين واللغة التي تؤثر على السياسية التعليمية ،فكلما استقر النظام تستطيع السياسة التعليمية ان تسير في استمرارية بعيدا عن الإعاقات التي قد يشكلها النظام.

بالرغم من أن النظام التعليمي جزء من المنظومة المجتمعية يؤثر في المجتمع و يتأثر به وهو ما يعني أن المؤسسات المتواجدة في المجتمع وما ينبثق عنها من تنظيم وتشريع يؤسس صنع السياسة التعليمية[3]،إلا انه هنالك مقوم آخر يصعب الفصل بينه وبين الجانب الاجتماعي ألا وهو الجانب الاقتصادي ،لان لهما دور مهم في عملية صنع

[1] دخان ، المرجع سابق ، ص 91
[2] عبد العالي ، المرجع سابق ص 79
[3] الجواد ، المرجع السابق ، ص 07

السياسة العامة عامة والسياسة التعليمية خاصة ،وهو ما يبين أن حجم الموارد المتاحة ونوعيتها وعدد السكان والتركيبة الاجتماعية ،كلهما عوامل مؤثرة في عملية المفاضلة والاختيار بين البدائل[1].

ج- العامل الاقتصادي :

يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة والتي لها اثر كبير في ميزانيات التعليم التي يحتاجها النظام ،وهو ما أكده العالم حول مفهوم الجديد للتعليم على انه عملية استثمارية ،والتخطيط له يرتكز على مؤشرات اقتصادية ،فكلما تطور الاقتصاد تطور معه التعليم ،وكلما تطور التعليم تطور الاقتصاد لاستفادة هذا الأخير من مخرجات نظام التعليم .[2]

ولقد انتقلت الجزائر في منظومتها الاقتصادية من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى مرحلة اقتصاد السوق ،فالفعالية الاقتصادية مرهونة بالفعالية الاجتماعية والنمو الاقتصادي الذي يعتبر أساس لرفاه الاجتماعي ،وان التنمية المستدامة كفيلة بالتغلب على الآثار التي يتركها هذا الانتقال خاصة في ظل العولمة ،ومن أهم المؤشرات السياسية الاجتماعية في الجزائر التنمية البشرية التي هي محصلة لنتائج هاته السياسات الإستراتيجية الممثلة في الخدمات والحاجات الأساسية ،فلا يتحقق النهوض بالتعليم إلى في ظل ميزانيات العالية،

[1] بلملياني ، مرجع سابق ، ص ص 52-55

[2] صلاح عبد الشهرة، **تعليم المفتوح والتعليم عن بعد الوطن العربي نحو التطوير والإبداع** ، جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجية ، الكويت ، ص 07

فكلما ازداد الإنفاق على التعليم ارتفع مستواه من مستوى جودة العمل ومستوى النمو الاقتصادي والتعليم هو من احد مكونات رأس المال البشري في عملية الإنتاج وأضحى هذا الأخير موازيا لراس المال المادي [1]

مطلب ثاني :العامل الخارجي لسياسة التعليمية في الجزائر

يعاني مختلف دول العالم العربي والإفريقي والعالم المتخلف عموما من مشاكل تعوقه عن اللحاق بالركب المعرفي والرقمي الذي سيطر عليه العالم العربي والمتقدم من انجازات باهرة في مجال تفعيل وتجويد العملية التعليمية من اجل تحقيق أهداف التربية .

ولقد شهد التعليم في الجزائر بمختلف مستوياته جملة من الإصلاحات ،والتحولات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وذلك من اجل تفعيل دور التعليم في مجال بناء الوطن بعد مرحلة التحولات التي عرفتها الجزائر في مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية ،ونظرا لما تعانيه المنظومة التربوية الجزائرية من مشاكل من حيث التراجع في مستوى التعليم على أساس المعطيات وما عرفه القطاع التربوي من تسرب وفشل المدرسين ،لذا رأت الجزائر من المهم إصلاح المنظومة لتمس من خلال هذا أساليب التدريب والتكوين ،وتحرير المضامين والمناهج الدراسية من خلال تطبيق مايسمى بمشروع المقاربة

مسعود البلي ، **واقع السياسات الاجتماعية الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير للعلوم السياسة)** ، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة السنة 2009 /2010 ص ص 80-81 [1]

بالكفاءات وهي تجربة كندية كبديلة عن بيداغوجيا الأهداف ،وهذا حتى يتسنى للسياسة التعليمية الجزائرية بتحديث مناهجها التعليمية وتماشي مع تحديات العصر الحالي [1].

تأثير بيداغوجيا الأهداف :

يتبين من خلال تبني المؤسسات التربوية الجزائرية بيداغوجيا الأهداف التي كانت خلال فترة مابين السبعينات والثمانينات ارتكازها على النظرية السلوكية التي تهتم بالسلوك كنتاج تربوي ،مهملة جوهره وهو العقل ،وعلى هذا الأساس توصل مجموعة من الباحثين التربويين

والمختصين النفسانيين إلى أن بيدغوجيا الأهداف تفضل التعليمات المعرفية السلوكية البسيطة على حساب التعلم الوجداني الاجتماعي " **socio effectif** " وخلطها بين منطق التكوين ومنطق التقييم ،وتسبب هذه النقائص مشكلا على مستوى التحصيل الدراسي بصفة عامة وعلى التربية العلمية بصفة خاصة ،لهذا راجع الجزائر منظومتها التربوية باستبدال بيداغوجيا الأهداف ببديل أخر وهو المقاربة بالكفاءات كبديل يتماشى مع العصرنة [2]

عرفت المنظومة التربوية إعادة هيكلة جديدة ومن خلال الإجراءات التي دخلت حيز التنفيذ في الفترات الزمنية من 2003-2005التي تم فيها إدراج طور التربية

1 صبرينة حديدان وشريفة معدن ، **مدخل إلى تطبيق المقاربة والكفاءات في ظل الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر** ، ملتقى تكوين بالكفايات في التربية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة – الجزائر ص ص 195-196

1 فاطمة الزهراء بوكرمة أغلال ، **الإصلاح التربوي في الجزائر** ، مجلة الباحث العدد 04 جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2006 ، ص 67

التحضيرية مع السعي إلى تعميمه على الأطفال البالغين من العمر 5 سنوات ولقد تم تقليص طور التعليم الابتدائي من 6 سنوات إلى 5 سنوات ،كما اشتملت هذه الاجرءات في استحداث مادة تعليمية جديدة التربية العلمية التكنولوجية وتدرس من السنة الأولى ابتدائي ،وكذلك تعليم اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى بنسبة الثانية ابتدائي مع الاعتماد على الرموز العالمية في مادة الرياضيات بالإضافة إلى ذلك إدخال اللغة الامازيغية في السنة الرابعة ابتدائي ونرى بان هذه الأخيرة تم الإقرار بها لكن حتى ألان لم تدخل حيز التنفيذ داخل المدارس الوطنية [1]

مطلب ثالث : دور القيادة السياسية في الإصلاح

من بين القيادات الإدارية والسياسية المساهمة في تفعيل إصلاح المنظومةالتربوية هنالك مجموعة من المؤسسات التي حصرت في الجهة الرسمية

1-1 السلطة التنفيذية [2]:

وهي ممارسة رئيس الجمهورية القائد الإداري وسياسي الأعلى وهذا حسب دستور 1996الذي أعطاه هذه الصلاحيات التي تتعلق بصنع السياسة العامة واتخاذ القرار حسب المواد (78-77-124-126)،والذي أعطاه الإمكانية بتأسيس لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية التي نصبت في 2000/05/13،وكانت مهمتها دراسة وتقييم وتشخيص

[1] لشهب ، المرجع السابق ،ص 265

وصنع المنظومة التربوية وتحديد المشاكل التي تواجهها ثم تقديمها في تقرير مدته 9اشهر، لكن هذه المدة جد قصيرة وغير كافية وملائمة لإجراء دراسات وبحوث ولتنظيم المشاورات بين جميع الأطراف المكونة لأسرة التربوية (المعلمين، والأساتذة، والتلاميذ، والأحزاب والجمعيات والنقابات)، فلم يؤخذ برأيهم في ما يقترحونه من حلول لها ولا حتى استشارتهم في المشاكل التي تعاني منا المدرسة ثم تقديم التقرير من قبل اللجنة إلى رئيس الجمهورية وهو من كلف الحكومة بدراسة وجولته في أجندتها الرسمية قصد اتخاذ القرار تم تدخل الجهات الرسمية في إصلاح المنظومة في ما يأتي :

1-2الحكومـــــــــــــــــة:[1]

وهي الهيأة الثانية التي تتكون منها السلطة التنفيذية في الجزائر الخاضعة لسلطة الرئيس الجمهورية ولها دور مهم في تنفيذ السياسة العامة وفي صنعها رغم انها سلطة تنفيذية ونسبة لاعتبارات التي تمتلكها والمتمثلة في :

- ❖ أنها إدارة عامة في الدولة وتمثل السلطة .
- ❖ أنها تمتلك الوسائل المادية والتنظيمية والبشرية
- ❖ أنها تمتلك الخبرة والتجربة في مجال الإدارة والتسيير .

أحمد لشهب ، مرجع سابق ص265

ومن خلال هذا يتضح أن الصفة التي أعطت لها هي من الاعتبارات السابقة الذكر والتي جعلتها تساهم في صناعة القرار واتخاذه في جميع الأنظمة السياسية ،ولقد ساهمت الحكومة بدور كبير ومهيمن في عملية صنع سياسة إصلاح المنظومة التربوية وذلك عن طريف مشاركتها في اقتراح أغلبية أعضاء اللجنة الوطنية للإصلاح باختيار جزء منهم ينتمون إلى قطاع التربية وهي التي ساعدت الرئاسة على إدراك وفهم مشكلة المنظومة ،ومن ناحية العملية والفنية قامت الحكومة ببرمجة المشكلة في الأجندة السياسية واعدت البدائل الممكنة لها .

دون تناسي الدور الذي لعبته وزارة التربية الوطنية في إعداد جميع المشاريع والنصوص والتقارير الخاصة بسياسة العامة لإصلاح المنظومة التربوية وتقديمها إلى الحكومة التي قامت بالإجراءات العلمية في سبل صياغة بدائل ومن اجل ذلك قامت بتكوين فريق عمل وزاري مشترك لوضع برنامج عمل وعرضه عليها والذي تم مناقشته في خمسة اجتماعات متتالية.

1-3 السلطـــــــــة التشريعية [1]:

تتمتع هذه المؤسسة بسلطة التشريع في جميع الأنظمة سياسية وفي الجزائر لعبت دور أساسي في صنع سياسة عامة خاصة ذات الطابع القانوني كلما حددتها المادتان 122-123

ساهم المجلس الوطني الشعبي من خلال دراسته لمشروع السياسة التعليمية من طرف لجنة التربية تم من إجماع مجلس والتصويت علها ،عرضت الملف بعد ذلك للدراسة والمصادقة عليه وذلك بما هو في الدستور وقانون العضوية في دراسة ومناقشة القوانين التي حضرتها حول سياسة إصلاح المنظومة التعليمية وتم المصادقة عليه2002/07/27ومصادقتها على القانون الصادر في سنة 2008.

[1] لشهب ، مرجع سابق ، ص ص 265-266

مبحث ثاني :مبادئ ومضمون السياسة التعليمية في الجزائر

يهتم هذا المبحث بدراسة مبادئ السياسة التعليمية التي تتباين من خلال صنع هاته السياسة والتي تتمثل في توسيع نطاق التعليم، والعدالة الاجتماعية، ومجانية التعليم، والوظيفة التربوية حتى الوصول إلى مضمون السياسة التعليمية والنصوص القانونية وكذلك ما جاء به الدستور الجزائري .

مطلب أول :مبادئ وأسس السياسة التعليمية

عاش المجتمع الجزائري نوع من التخوف والانسياب ،وعدم الاستقرار السياسي مما أدى إلى غلق بعض المدارس وخاصة في المناطق التي كان ينعدم فيها الأمن والاستقرار، وبات التعليم في حالة انسداد وانغلاق للمدارس وتسرب التلاميذ وتخوف الآباء من التحاق أبنائهم بصفوف التعليم وكل هذا يعود إلى الهاجس الذي عرفه التعليم في تلك الفترة، وضعف السياسة التعليمية ،لكن بعد مجيء رئيس عبد العزيز بوتفليقة تم تغير الوضع بعودة الأمن للبلاد وخضوع المرافق المحلية إلى مجموعة من التغيرات والإضفاء

وفي هاته العهدة تبينت أساسيات السياسة التعليمية التي تحتوي على مجموعة من المبادئ والأساسيات التي لابد أن تشتمل عليها هذه السياســـة باعتبارها من أهم مـــقـــومات التي من خلالها يتم تحقيق الهداف المنشودة وتتمثل هذه الأساسيات فيما يلي:

أ -توسيع نطاق التمدرس والقضاء على الأمية :

يعتبر هذا المبدأ كأحد المؤشرات التي باتت اليوم تشغل الجهات الوصية بالصنع السياسة التعليمية في المجتمع الجزائري وذلك من خلال ما تضمنته أهداف الألفية ،فقد حققت أهدافا فيما يخص تحقيق تعميم التعليم الابتدائي والتي كان المرجو تحقيقها خلال2010 إلا أنها نالت مبتغاها خلال 2003وذلك بتكريس حق التربية للجميع مع التكفل القانون بالحق في التعليم وتحسين جودته ،وتقليص الأمية بمنح التعليم كافة الموارد والإمكانيات الضرورية من اجل التكفل بالطلب الاجتماعي في مجال التربية والتعليم ،فقد خصصت الدولة الجزائرية ما لا يقل عن3 مليار دينار في سنة2007 لتقليص الأمية وفتح المؤسسات الدراسة والتكوين المهني أبوابها بعد ساعات العمل للكبار وتلاميذ وتخصيص لهم برام دراسية وكتب خاصة بمحو الأمية. [1]

ب – مجانية التعليم :

تعتبر الجزائر من إحدى البلدان التي تقر بمجانية التعليم ،وهو ما أكدته النصوص التنظيمية عن هاته الآلية الأساسية التي تمول التعليم أي أن أبناء المجتمع مع اختلاف طبقاتهم لهم الحق في التعليم ،ولا يعقل أن يكون هناك تميز بين هاته الطبقات بسبب القدرة المالية ،وعليه فإن المجانية ما هي إلا مبدأ من مبادئ التي ينص عليها الدستور

[1] حسان صوابر **، أهداف الألفية للتنمية (التجربة الجزائرية)** ، الديوان الوطني للإحصائيات الجزائرية ،ص 6

الجزائري ،فالدولة الجزائرية هي التي تسهر على تمويل هذه المؤسسات التربوية والتعليمية وبتوفير المنح الدراسية وتوفير الكتب المدرسية للفئات المعوزة [1].

ج- العدالة الاجتماعية :

حرصت الجزائر خلال فترة ما بعد الاستقلال إلى وقتنا الحالي إلى تحقيق نوع من تغيرات على مستوى سياستها التعليمية ،وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من الأساسيات التي تضمن استمرار هذه السياسة وهو تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة المجتمع الجزائري أي أن التعليم للجميع ما تضح خلال الألفية التي ركزت على تعميم التعليم والحق فيه ومحو الأمية [2]

وعليه ضرورة فتح أبواب التعليم بمختلف مراحله أمام أوسع الفئات الشعبية وبوجه خاص الفئات المحرومة منه ،هو ما سعت إليه الجزائر منذ بداية محاولتها بذل الجهود على مستوى سياستها التعليمية بتجاوز الفوارق الظاهرة بين الأشكال الديمقراطية ومحتوى التعليم حتى تطور الاستراتجيات السياسة السليمة للوصول إلى العدالة والمساواة التعليمية وهذا من اجل عكس العلاقة الاجتماعية للإنتاج ،كما يعد التوسع في التعليم وتغيرات في إشكال المدرسة ردود أفعال نتجت عن النظام الاقتصادي المنتهج في الجزائر لأنه لا يمكن أن تكتمل العدالة الاجتماعية بتغيرات في النظام المدرسي لوحده .

[1] دخان ، المرجع سابق ، ص 184
[2] دخان ، المرجع سابق ، ص ص 170-172

د- الوظيفـــــــــــة التربويـــــــــــة [1]:

خلال الإصلاحات الأخيرة حرصت السياسة التعليمية على ضرورة الاهتمام بالوظيفة التربوية إلي تتضمن الإطارات التربوية بما فيها المدرسة فهي تمثل البوتقة التي تتفاعل فيها كل المدخلات الأساسية لنظام التربوي من اجل إعداد الإنسان للحياة في المجتمع وبذلك هي المصنع الذي يصقل التلميذ عن طريق العمليات التعليمية التي يتفاعل معها

-المدرسة كمؤسسة تعليمية [2]:

لقد ركزت المدرسة في هذه المرحلة على نقل المعرفة مما أدى إلى حشد وتكثيف المعلومات للطلاب ،والاعتماد على الحفظ في بعض التكافل الاجتماعي دون مراعاة الظروف الفردية ،وكادت تنحصر الوظيفة الاجتماعية للمدرسة في هذه المرحلة على تزويد الطلاب بالمعارف.

2صليحة عدلي ، **فعليات المنظومة التربوية من خلال إمتحنات شهادة البكالوريا وشهادة التعليم الأساسي** ،(1999-2000/2007-2008) ، استخدام نموذج ماركوف ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع إقصاد كمي ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ص ص 29-30

[2] عدلي ، مرجع سابق ص ص 29-30

- المدرسة كمؤسسة تعليمية تربوية :

وبدأت في هذه المرحلة المدرسة بفهم شخصية الطالب وتحسين قدراته كأساس للعملية التعليمية في تحقيق فاعليتها وتم في هذه المرحلة على إيصال المعرفة والخبرة الإنسانية للطلاب عن طريق خصائصهم وقدراتهم .

-المدرسة كمؤسسة تعليمية تربوية ذات وظيفة اجتماعية متخصصة :

تطورت المدرسة حتى أصبحت مجتمعا يؤثر ويتأثر بالمجتمع العام ،وتضم جماعات من الطلاب وانفتحت بذلك لتشكل عمليات محورية وهي :التعليم ،التنشئة والتنمية .

المطلب الثاني :مضمون السياسة التعليمية في الجزائر

إن غياب فلسفة التربية وغياب الأطر العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاي مجتمع من المجتمعات ،هو غياب سياسة تعليمية واضحة ومحددة ،لان السياسة التعليمية ترتبط بفلسفة التربية [1]

وفي المجتمع الجزائري اعتبر بداية الميثاق الوطني استمرارية لعملية التوضيح السياسي والتكوين الإيديولوجي والذي حدد تكوين فرد جديد في المجتمع عن طريق التأكيد على الهوية الجزائرية والرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي واعتماد على مبادئ الثورة

[1] شبل بدران ، **سياسة التعليم في الوطن العربي** ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1992 ص 05

الاشتراكية في طريقة الحياة كما نص الميثاق على أن القاعدة الأساسية للتغير الثقافي تتمثل في محو الأمية وتعميم التعليم ومكافحة الانحرافات ومقاومة الثقافي الآفات ،وان الوضع الثقافي الجزائري من خلال مشروع المدرسة الأساسية ،استطاع أن يعبر عن انحيازه لصالح الطبقات الفقيرة ،حيث تسود ثقافة الطبقة الحاكـــمة التي قامت بتكريس ثقافتها وقيمها ومفاهيمها ،وبرغم من ذلك يصعب القول انه هناك فلسفة تربوية تسير عليها البلاد بسبب ما خلفه الاستعمار من تراث ثقافي ورواج الفكر البرغماتي وأخرى اشتراكية وثالثة توفيقية وعقلانية مرتبطة بالنسق الدولي[1]

وفي هذا السياق نجد –احمد طالب الإبراهيمي –يلخص مشروع الثقافة الوطنية في ثلاث نقاط وهـــــــــــــي :

تحقيق المعاصرة وتجديد الانتماء الإسلامي

تأصيل الانتماء إلى من اجل تحقيق فعالية الحداثة كحركة اندماج في العصر لبناء امة عنصرية حديثة منسجمة مع الحضارة التقنية

وارتبطت أزمة الهوية في الجزائر ارتباطا وثيقا بأزمة الشرعية إذ يرى البعض أنها عملا مساعد في انهيار شرعية النخب الحاكمة في الجزائر خاصة مع تدخل العامل الإسلامي

[1] دخان ، مرجع سابق ، ص 214

برغم من أن الإشكالية الوطنية قد اندثرت مع الاستقلال فالنظام السياسي في الجزائر يحاول أن يعيد سيطرة الطبقة الحاكمة من خلال النظام التعليمي ،وان النمط السلوكي للقيادة السياسة وهو الرغبة والطموح الغير محدود ،من خلال معتقداتهم وآرائهم السياسة[1] التي تساهم في التأثير على رؤيتهم لمضمون السياسة التعليمية خاصة تحديد أولويات هذه السياسة التعليمية وصياغتها والذي تم توضيحه سابقا

وما يمكن قوله هو أن الوظيفة الاجتماعية التعليم وهو ارتباطه بالقيم ونظم الاعتقاد والاتجاهات الاجتماعية والسياسية للتلاميذ والطلاب بصورة دفعت دول العالم بأسرها إلى محاولة التحكم فيه وضبط كافة مظاهره وتوجيه مختلف أطرافه [2]

ومما توضح يتبين أن هنالك أساسات وركائز متينة على التعليم من طرف الثقافة السائدة وهو ما أدركته القيادة السياسية في الجزائر وتم من خلاله تكوين السياسة التعليمية تعبيرا عن تصورها لهذه الثقافة

[1] سلوى شعروي ، **أنماط القيادة والسياسة العامة** ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، 1988 ، ص 123

[2] عبد المنعم المشاط ، **التعليم والتنشئة السياسية ،مستقبل التربية العربية ،الجلد 01**،العدد 2، القاهرة :مركز ابن خلدون الدراسات الإنمائية بالتعاون مع كلية جامعة حلوان ،ابريل ،ص105

مطلب ثالث :سبل تفعيل وترشيد السياسة التعليمية

إن مدى تفعيل السياسة التعليمية في الجزائر يتطلب مراعاة مجموعة من المحطات الأساسية والتي لابد على الجهات الوصية مراعاتها والتركيز عليها عن طريق إعادة التسيير والرقابة الدائمة على المؤسسات التربوية وخاصة بعد الإصلاحات التي عايشتها هذه المنظومة التربوية وخاصة في الفترة التي تولى فيها عبد العزيز بوتفليقة الرئاسة الجمهورية وإصلاحات التي بنيت في الأساس على إعادة هيكلة الأطوار التربوية بما فيها التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط وإدخال جملة من التغيرات على هاته الأطوار زد إلى ذلك المقاربة بالكفاءات والتي باتت تهدد البرامج الدراسية عامة والتلميذ والمعلم خاصة بصفته هذا الأخير الملتقى والمسهل والمبسط لها

لذلك من الواضح إعادة تكوين الأساتذة والمعلمين من جديد حتى تتوافق قدراتهم مع هاته المقاربة ويتم استخدمها بطريقة تكفل خدمة المنظومة التربوية وبتغير في البرامج الدراسية يسبب عائقا للتلميذ والمعلم

- ❖ تجهيز المؤسسات التربوية بمواكبة العصرنة من خلال استخدام الأجهزة التكنولوجية
- ❖ زيادة النفاقات المخصصة والاعتماد على موارد مالية متنوعة دون فرض أي تكاليف على الطلاب المتعلمين

- ❖ تطوير آليات الرعاية للمتفوقين والنابغين وتكامل مع المؤسسات التعليم العربية عن طريق المنظمات والاتحادات العربية خاصة تطبيق نظم ومعايير الجودة والاعتماد
- ❖ تحقيق ثقافة الانضباط في المدرسة والجامعة والابتعاد عن اللامبالات داخل هاته المؤسسات تشكيل لجان المختصين في مختلف التخصصات الأكاديمية والتربوية والمهنية من كبار الخبراء لوضع الأطر والتصورات لبناء البرامج والنشطة وأساليب التقويم .
- ❖ الحرص على ضرورة توسيع نطاق الحوار والمناقشة ،وطرح اكبر قدر من الأفكار والآراء حتى تتضح توجهات الحاضر والمستقبل وذلك بالبحث عن أشكال جديدة كثان اتجاه تلجأ إليه بعد الإصلاح وهنا يعود الدور والاهتمام إلى القادة المسؤولون عن رسم السياسة التعليمية الواجب عليهم إشراك المجتمع المدني في رسم هاته السياسة وعدم التغافل عنه بصفته فاعل يساعد على رسم وإعطاء مجموعة من الاقتراحات لصنع هاته السياسة

خـــــــاتمة الفصـــــــــــــل :

تم الإحاطة بالنقاط التي بنى على أساسها هذا الفصل الذي تضمن تأثيرات السياسة التعليمية في الجزائر من خلال الوقوف على العامل الداخلي لهاته السياسة أو العامل البيئي لها ,ويتمثل هذا الأخير في العامل السياسي الإيديولوجي وهو الفكرة و الترتيبة العلمية للأفراد المجتمع الجزائري وكذلك حول طبيعة قيم النظام السياســـي المتواجد داخل هذا المجتمع مع توضيح آثار الأحزاب السياسية و جماعات المصالح وكذا العامل الاجتماعي الذي يحدد خصوصيات المجتمع الجزائري ما فيه الترتيبة الاجتماعية اللغة والدين و العامل الاقتصادي الذي يعتبر من أهم العوامل التي لا يـــمكن الاستغناء عنها في عملية صنع السياسة العامة لأن أي سياسة عامة تتطلب عامل التكلفة و خاصة السياسات الاجتماعية منها-لأن الميزانيات التي توفر لعـــــملية صنع السياسة العامة و السياسة التعليمية خاصة تحديد مدى نجاح هذه السيـــاسة و تأثيـــرات العامل الخارجي أو سياسة تقليد و التغريب وهو ما تم إدراجـــه على مستوى إصلاح المنظومة التربوية خلال 2000 بما فيها الطور الابتدائي ,ودور القيادة السياسية في هذا الإصلاح وكل ما تم الإشارة إليه حول السيـــاسة التعليمية في المجتمع الجزائري هو نتاج لمبادئها ومضمونها من خلال المواثيق والدساتير التي تتضمن عليها.

خاتمة

ختاما لهذه الدراسة ، يمكن القول أن موضوع السياسة التعليمية هو من مواضيع السياسة العامة الذي تتوافر فيه جميع شروطها وخصائصها ومراحلها والذي لابد الاهتمام به لأنه من المواضيع التي باتت تخدم الدولة من جهة والمجتمع من جهة ثانية .فالتعليم ليس وليد الحاضر وإنما هو وليد عصره تطور مع مرور الزمن إلى أن أصبحت له سياسة عامة تعمل الحكومة بها على أساس أنها برنامج عمل من برامجها ونشاطاتها التي تقوم بها وتنفذها على أنها عملية تحتاج إلى التعرف عليها وتحديد إشكالها واقتراح حلول لها دون تناسي متابعتها ،وهذا الشيء الذي يغيب نوعا ما عن بعض السياسات.

بالإضافة إلى ذلك هنالك عوامل تأثر في عملية صنعها وذلك من خلال الايديولوجيا السائدة في المجتمع الجزائري أو أي مجتمع ما ،والنسق الياي الغالب عليه كما تحكمها عوامل أخرى اقتصادية التي توفر هي الأخرى الجانب المادي والذي يدعم صنع هاته السياسة العامة التعليمية ويساهم في تفعيلها وتجيدها بالشكل المرغوب سواء من طرف القيادات المخولة بصنع هاته السياسة العامة او من طرف الجهات المطالبة بهاته السياسة وهي المجتمع ،التي تتم فيه عملية صنع السياسة العامـــــة التعليمية ،لذلك لابـــد من مراعـــاة هـــذا العامل بكافـــة جوانـــبه (الدين ، اللغة ، التركيبة الاجتماعية)،لان صنع أي سياسة ما تتطلب مراعـــاة مميزات وخصوصيات المجتمع .

أما فيما يخص العامل الخارجي فهو يكمن في مسالة التغريب التي سعت من اجل تحسين وتغيير الأوضاع القائمة على مستوى نظامها التعليمي ،ليمس هذا التغيير الطور الابتدائي والأساسي ،إلا أنها لا تزال في صراع مع هذا التجديد رغم حداثته غلب عليه الطابع التقليدي الذي سار عليه كل من المعلمين والأساتذة وكذا التلاميذ

لذا لابد على القائمين بصنع هاته السياسة بالتخطيط قبل المباشرة في أي بديل الذي لا يمكنه أن يحقق الهدف المنشود على مدى طويل ،وكذا متابعته أثناء تنفيذ عملية صنع السياسة التعليمية لان متابعتها هو سر نجاح أي سياسة ما .لقد تم انجاز هذا العمل فارجو ان أكون وفقت فيه .

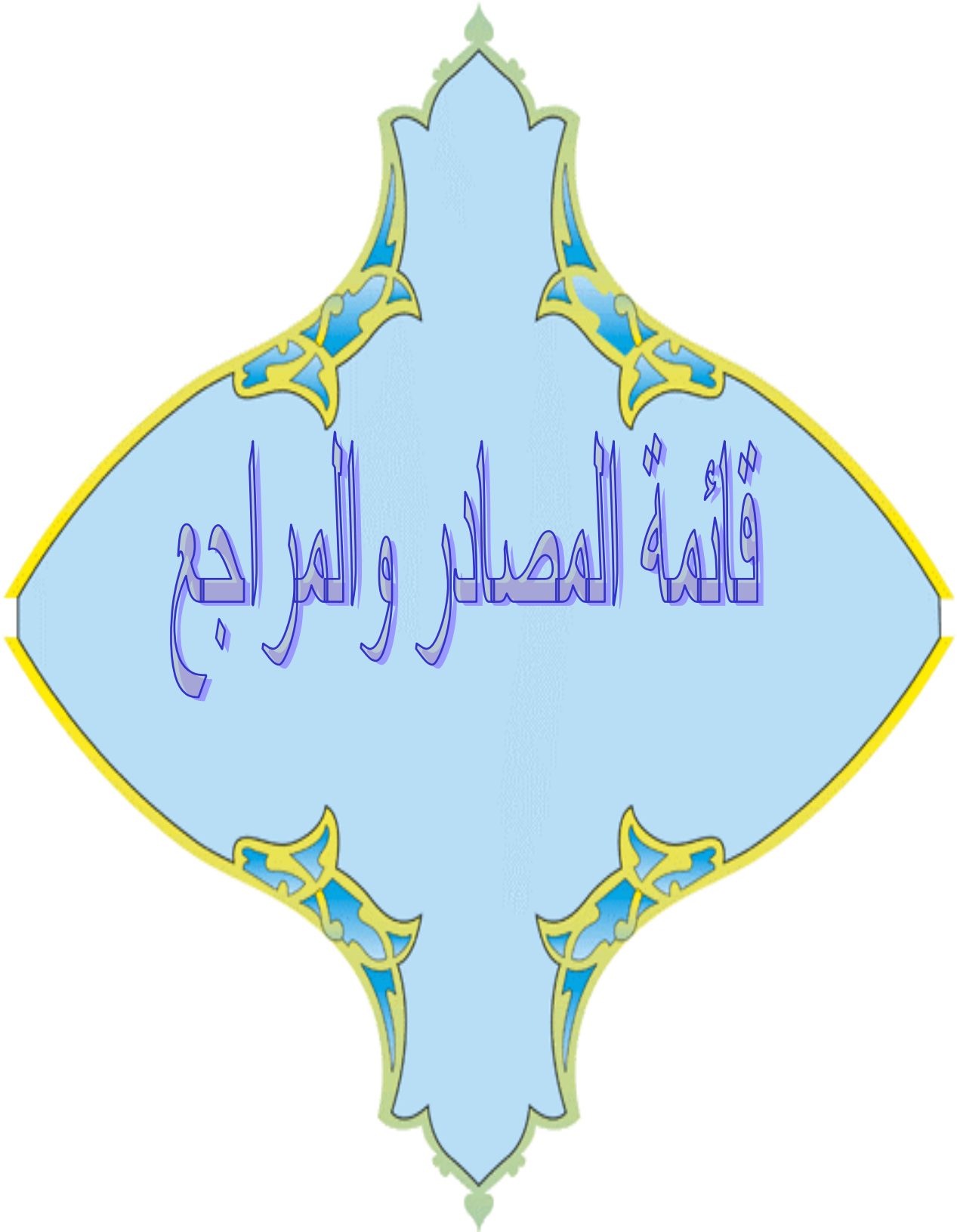
قائمة المصادر والمراجع

أولا المصـــــادر :

- ✓ القرآن الكريم
- ✓ أحاديث نبوية

ثانيا مراجـــــــع بالغة العربية :

أ - **الكتب :**

1) ابن منظور ،لسان العرب ، القاهرة :دار المعارف ،(ب د ت)
2) معجم علم الاجتماع ،معجم علم الاجتماع ،دت.
3) أندرسون جيمس ، صنع السياسات العامة (تر عامر الكبيسي)، قطر : دار المسيرة 1998
4) بدران شبل ، سياسة التعليم في الوطن العربي ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1992
5) بكر عبد الجواد ،السياسات التعليمية وصنع القرار ،إسكندرية :دار الوفاء لدنيا الطباعة ونشر2002
6) السمرقندي محمد ،تنبيه الغافلين ،القاهرة :مكتبة الرحاب ،2006
7) الفهداوي فهمي خليفة ،السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل ،عمان :دار المسيرة ،2001
8) القريوتي محمد قاسم ،رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة ،ط،الكويت :جامعة الإدارة العامة ،2006
9) الفهداوي فهمي خليفة ،السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل ،عمان :دار المسيرة ،2001
10) بكر عبد الجواد ،السياسات التعليمية وصنع القرار ،إسكندرية :دار الوفاء لدنيا الطباعة ونشر2002
11) ثامر كامل محمد الخزرجي ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** ، ط 1 ، عمان : منتدى سور الأربيكية ، دار المجدلاوي ، 2004
12) حسين احمد مصطفى ،مدخل إلى تحليل السياسات العامة ،عمان :المركز العلمي للدراسات السياسية ،2002
13) رشوان ياسين عبد الحميد ، علـــم الاجتماع وميادينـــه ، الإسكندريـــة ، المكتبـــة الجامعية سنة 2000
14) سعيد إسماعيل علي ، الأصول السياسية للتربية ، القاهرة : علم الكتب
15) سلوى شعراوي ، أنماط القيادة والسياسة العامة ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، 1988

16) شوقي محمود احمد ،المناهدج الدراسية ونواتج التعلم (التحديات والطموحات) ، القاهرة : معهد الدراسات التربوية ، 2003

17) عصام سليمان ،مدخل إلى علم السياسة ،بيروت :دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع 1989

18) علال علي الدين ، منوفي كمال ، التعليم والتنشأة السياسة ، قضايا النظرية والتراث المصري ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1994

19) علي محمد ،**اصول الاجتماع السياسي** :دار المعرفة الجامعية ،1994

20) قمبز محمود ، **الإصلاح التروي في مصر** (صروراته – فعالياته – معوقاته)الإصلاح التربوي في مصر : مركز الدراسات المعرفية ، جامعة القاهرة (دت)

ب - المجـــــلات :

1. أحمد لشهب ، **صنع السياسة التربوية في الجزائر** ، مجلة المفكر ، العدد 11 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 03

2. فاطمة الزهراء بوكرمة أغلال ، **الإصلاح التربوي في الجزائر** ، جنة الباحث العدد 04 جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2006

3. التقارير الرسمية :

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **وزارة التربية الوطنية " عرض وزير التربية الوطنية حول المنظومة التربوية "** الجزائر : وزارة التربية الوطنية ، ديسمبر 1994

5. الاطروحات والرسائل الجامعية :

6. البلي مسعود ، **واقع السياسات الاجتماعية الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة (مذكرة**

7. **مقدمة لنيل شهادة الماجستير للعلوم السياسة)** ، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة السنة 2009 /2010

8. الطيب أحمد ، **دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري ، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر

9. بلملياني هجيرة ، **تطبيق السياسة العامة في الجزائر (السياسة التعليمية نموذجا)** ، تخصص تنظيم سياسي وإداري ، كلية علوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة مولاي الطاهر ، سعيدة ، سنة 2013

10. محمد بن عبد الله الجغيمان و عبد الحي علي محمود ، **علم النفس التربوي** ، مركز التنمية السرية ، ديبلوم الإرشاد الأسري ، 2008

11. دخان نور الدين ، **تحليل السياسات التعليمية العامة (نموذج الجزائر)** ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي والإعلام ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر سنة 2007

12. بن جماعة محمد ، **التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد** ،بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للامن الفكري "المفاهيم والتحديات ".....الفترة 22-25 جمادى الأول 1430ه،كرسي الأمير نايف عبد العزيز للدراسات ،الأمن الفكري ،جامعة الملك سعود

13. بور باح سلمى ، **دور المركز الأبحاث والدراسات في صنع السياسات العامة (دراسة حالة لمركز الاقتصاد المطبق من اجل تنمية في الجزائر 1985-2009)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر 2011

14. عدلي ، صليحة ، **فعليات المنظومة التربوية من خلال امتحانات شهادة البكالوريا وشهادة التعليم الأساسي** ،(1999-2000/2007-2008) ، استخدام نموذج ماركوف ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، فرع إقصاد كمي ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر

15. فراج طه مطر علال ، **التنشئة السياسية وخصائص الشخصية كمتغيارات منبئة بالمشاركة السياسية في دولة الكويت** ، (خطة بحث لتسجيل درجة الماجستير) قسم علم النفس ، كلية الأداب جامعة الزقازيق ، 2009 ،

16. قرح أوريدة ، **مستوى التحصيل اللغوي عند الطلبة من خلال مذكرات التخرج موضوعات النحو النموذجي** ، مذكرة لينل شهادة الماجستير ، جامعة مولود معمري تيزي وزو

17. قرقاح [1]ابتسام ، **دور الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص سياسات عامة والحكومات المقارنة ، باتنة :جامعة حاج لخضر 2010

ج - المطبوعات :

1. عبد القادر عبد العالي، **محاضرة النظم السياسية المقارنة** ، كلية الحقوق العلوم السياسية ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة ، السنة 2007-2008

2. دبور .أمين محمد علي ، **دراسات في التنمية السياسية** ،قسم الاقتصاد والعلوم سياسية ،كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ،غزة ،2012.

3. صبرينة حديدان وشريفة معدن ، **مدخل إلى تطبيق المقاربة والكفاءات في ظل الإصلاح التربوي الجديد في الجزائر**، ملتقى تكوين بالكفايات في التربية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة– الجزائر

4. صلاح عبد الشهرة، **تعليم المفتوح والتعليم عن بعد الوطن العربي نحو التطوير والإبداع** ، جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجية ، الكويت

5. المشاط عبد المنعم ، **التعليم والتنشئة السياسية** ،مستقبل التربية العربية ،الجلد 01،العدد 2، القاهرة :مركز ابن خلدون الدراسات الإنمائية بالتعاون مع كلية جامعة حلوان ،ابريل

د - مواقع الالكتروني :

1 -*عبد المجيد عبد الحميد* ***: السياسة التعليمية*** ، منتدى الكتاب الإلكتروني dr-saud-a.com 2014/02//07 الساعة 09:00

2 -العومل المؤثرة في نظام التعليم – انظر الموقع www uqu-sa/page/ar/5209 تاريخ 2015/02/21 على الساعة 21:44

3 - مفهوم السياسة التعليمية ومصادرها ومبادئها ومراحل تشكلها faculty.mu.edu.sa/download ، تاريخ 2014/02/18،ساعة 21

ثانيا المراجـــع باللغـــة الإنجليزيـــة :

1- GABIRIL ALMOND AND BINGHAM, COMPARATIVE POLITICS : SYSTEM PROCESS AND POLICY BOSTON :TITTLE BROWN AND COMPARY , 1978

2- JOEL .D.BARKEN ET JOHN ,OKUNU

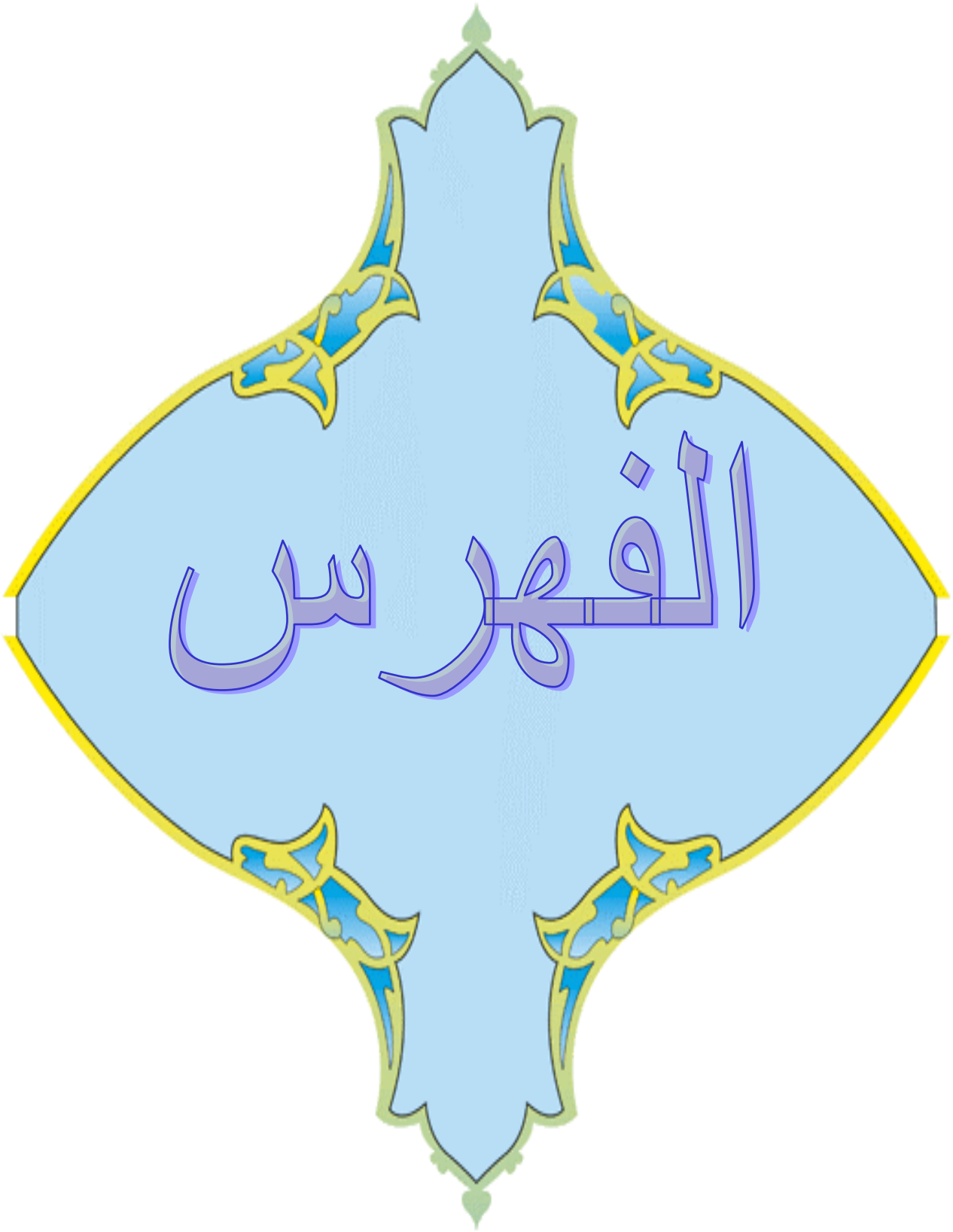
الفهرس

فهـــــــــــــرس

المحتوى :

مقـدمـــــة: ..... أ-هـ

فـــــــــــصل أول :الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة العامة التعليـمـيـة

مبحـــــث أول : ماهيـــة السيـــاسة العـامـــــة 08

مطـــــــلب أول : مفهـوم السيـــاسة العامـــة.....08

مطـــــلب ثاني: عنـــــاصر وانـــواع السيـــاسة العـامة.....11

مطـــلب ثالث :عملية صنـع السياسة العـامة ومراحـلـها 14

مبحـــث ثاني :ماهية السياسة التعليمية 20

مـطـــلب أول:تطور التـعـلـيـم وأهـمـيـتـه.....20

مـطـلب ثـاني: مـفـهـوم السيـاسـة التـعـلـيـمـيـة 29

مطـلـب ثـالث:خصائـص و أهمية السياسـة التـعـلـيـمـية.....32

فـــــصل ثاني: مؤثرات صـــنع السيـــــاسة التـــعـلـيـمـــة فـــي الجـــــزائـــر

مـبـــحث الأول :العـوامـل المـؤثرة فـــي صنـــع السياسة التعـلـيمـية 37

مطلب أول :العـامل الـداخلي للسياسة التعليمية فـي الجـزائـر.....37

مـطـلب ثاني :العامل الخارجي للسياسة التعليمـية في الجزائر.....58

مطلب ثالث :دور القيـادة السـياسية فـي السياسة التعلـيـمـية 60

مبـحـث ثـانـي :مبادئ السيـاسة التعليمية ومضـمـونها فـي الجـزائـر.....64

مطلب أول :مبادئ وأسس سيـاسة التـعـليمـيـة 64

مطلب ثاني :مضمـون السيـاسة التـعـليمـية 68

مطلب ثالث :سبل تفـعـيـل السياسـة التـعـليمـية فـــي الجـزائر .71

خـــاتـــمـــة : 75

قائمة المصادر ومراجع : 77

فهرس : 78